كلية الحقوق

العدالة المناخية وتطبيقاتها في أحكام المحاكم الدولية

الباحث

أحمد اسماعيل السيد محمد إسماعيل

باحث دكتوراه

diaaahmed55475547@gmail.com

ملخص

لقد أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ. ويسعى إلى التوفيق بين اعتبارين أحدهما ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والثاني الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل.

ويمكن القول بأن العدالة المناخية تعد مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة.

و يهدف هذا البحث إلى التعرف على العدالة المناخية وتطبيقاتها في احكام المحاكم الدولية التي تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية. فالآثار العالمية لتغير المناخ هي واسعة النطاق، ويذكر أن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية.

وينطلق الباحث في هذه الدراسة من فرضٍ أساسي يهدف إلى التحقق منه، وهو ما مدي قدرة المحاكم الدولية في حماية الحماية من التغيرات المناخية ومدي قدرته في الحد من هذه الأضرار عند مستوى يمكن اعتباره محتملا.

وقد انتهجت في التحقق من الفرض الرئيس، منهجا وصفياً تحليلياً بالدرجة الأولى، تاريخيا في بعض الجوانب، نقديا في جوانب أخرى.

وقد قسمت هذا البحث إلى المحاور الاتية:

- **المبحث الأول: العدالة المناخية**
- **المبحث الثاني: التقاضي المناخي وأنواعه**
- **المبحث الثالث: الالتزامات الحكومية محل التقاضي**
- **المبحث الرابع: الخسائر والاضرار في التقاضي المناخي**

summary

The issue of climate justice has become one of the most important issues, and even at the forefront of issues that are strongly raised on international agendas, especially those related to climate change issues. It seeks to reconcile two considerations, one of which is the necessity of mitigating and reducing gas emissions Global warming, and the second is the need to change the inherited systems of extracting materials, transporting them, distributing them, generating energy, producing goods, providing services, methods of consumption, methods of disposal, and financing.

It can be said that climate justice is a combination of human rights and climate change, as it aims primarily to protect human rights that may be affected by climate change. Therefore, climate justice is the best way to achieve a fair distribution of burdens and costs between developed and industrialized countries and poor countries.

This research aims to identify climate justice and its applications in international court rulings that involve complex interactions between environmental factors and economic, political, social and technological conditions. The global impacts of climate change are widespread, and it is stated that adapting to these impacts will be more difficult and costly in the future if radical action is not taken.

The researcher in this study starts from a basic hypothesis that he aims to verify, which is the extent to which international courts are able to protect against climate change and the extent of their ability to limit these damages to a level that can be considered probable.

In verifying the main hypothesis, I adopted a primarily descriptive and analytical approach, historical in some aspects, and critical in other aspects.

This research was divided into the following topics:

- The first topic: climate justice
- The second section: climate litigation and its types
- The third topic: governmental obligations subject to litigation
- Fourth topic: Losses and damages in climate litigation

المقدمة:

المناخ هو القضية الحاسمة في عصرنا، اذ تعتبر واحدة من أكبر المخاطر والتحديات التي تواجه العالم، ولمواجهة هذا التغير الخطير والمخيف خصوصا الدول الفقيرة منها. فكان لزاما على الانسانية جمعاء التصدي لهذه المخاطر من اجل حماية الاجيال الحاضرة والقادمة من الاثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ والتي لا تقل خطرا عن الحروب والنزاعات المسلحة.

ولقد أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ. ويسعى إلى التوفيق بين اعتبارين أحدهما ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والثاني الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل.

ويمكن القول بأن العدالة المناخية تعد مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة.

وفي مواجهة هذا التحدي العالمي المرتبط بتغير المناخ، دأب الباحثون القانونيون في صياغة مسارات قانونية مبتكرة تجعل حكومات الدول مسؤولة عن مساهماتها في هذه الأزمة الملحة أو تقاعسها عن التصدي لها.

أسباب اختيار الموضوع:

تشكل العدالة المناخية وتطبيقاتها في أحكام المحاكم الدولية في وقتنا الحالي بانه لا يوجد اتفاق دولي ينص أو يحدد كيفية تطبيق مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل منصف وعادل، ومن هنا يأتي دورنا في البحث عن موقف القانون الدولي من قضية العدالة المناخية.

تأثير النصوص القانونية الدولية المتعلقة بتغير المناخ علي القوانين الداخلية للدول بتضمينها في النصوص الداخلية لإكمال ما ورد في الاتفاقيات الدولية الموجهة للتغير المناخي.

السعي إلى توضيح أهم النصوص القانونية الدولية التي عالجت مسألة مكافحة تغير المناخ، وكذلك الاليات التي وضعت لمراقبة تنفيذ ما توصل إليه.

ارتباط موضوع تغير المناخ والآثار التي يحدثها بمواضيع أخرى وعلى رأسها موضوع حقوق الإنسان وقضايا اللاجئين والأمن الدولي والأمن البيئي والتجارة الدولية.

أهمية البحث:

يأتي أهمية هذا البحث في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال تحميل المتسببين في تغير المناخ المسؤولية عن أعمالهم، والتعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن هذا التغير المناخي، والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات والممارسات التي تساهم في حدوثه.

ويعتبر التقاضي المناخي أداة قوية لمعالجة الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على المجتمعات الضعيفة والفئات المهمشة، وذلك من خلال التأكيد على حقوقهم الدستورية والقانونية، واستلهام هذه الحقوق من المواثيق الدولية في حالة عدم وجودها داخل النظام القانوني الداخلي للدولة. ويمكن أن يساهم كذلك في إنشاء سوابق ومبادئ قانونية جديدة حتى في حالة خسارة الدعوى، حيث يساهم في إنشاء أساس متين يمكن البناء عليه في القضايا المستقبلية.

إعداد تحليلات موضوعية لفهم الآثار المادية والاقتصادية لتغير المناخ في ظل سيناريوهات الانبعاثات المختلفة ولتحديد الآثار الاقتصادية وفعالية السياسات المناخية المقترحة، والسعي لتوفير برامج لتقييم سياسات وبرامج الطاقة النظيفة.

تقديم برامج فعلية وأطر عمل واتفاقيات عالمية لتوجيه التقدم، مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، ثلاث فئات واسعة من الإجراءات هي: خفض الانبعاثات، والتكيف مع تأثيرات المناخ، وتمويل التعديلات المطلوبة.

أهداف الدراسة وإشكالياتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العدالة المناخية وتطبيقاتها في احكام المحاكم الدولية التي تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية. فالآثار العالمية لتغير المناخ هي واسعة النطاق، ويذكر أن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية.

ونظرا لخطورة التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية، فكان لزاما عن المجتمع الدولي أن يضع ضوابط وأسس للحماية من التغيرات المناخية.

وينطلق الباحث في هذه الدراسة من فرضٍ أساسي يهدف إلى التحقق منه، وهو ما مدي قدرة المحاكم الدولية في حماية الحماية من التغيرات المناخية ومدي قدرته في الحد من هذه الأضرار عند مستوى يمكن اعتباره محتملا.

المنهج المستخدم في الدراسة:

وقد انتهجت في التحقق من الفرض الرئيس، منهجا وصفياً تحليلياً بالدرجة الأولى، تاريخيا في بعض الجوانب، نقديا في جوانب أخرى.

أما المنهج الوصفي: فقد فرضته طبيعة البحث، الذي يستلزم تحليل وإبراز أنواع وأشكال الملوثات البيئية التي تتسبب في التغيرات المناخية.

أما المنهج التحليلي النقدي: فقد فرضته طبيعة البحث، الذي يستلزم تحليل ونقد مختلف الآليات القانونية الدولية التي عالجت موضوع العدالة المناخية وتطبيقاتها في احكام المحاكم الدولية حيث تمتزج الأفكار القانونية بالحقائق العلمية، مما يستوجب وضع تلك الحقائق في مضامين وأطر قانونية تماشيا مع الطبيعة التقنية المحضة له.

وأما المنهج التاريخي: فقد كان من الأهمية استخدامه لبيان الجذور التاريخية لبعض الاتفاقيات والقوانين الخاصة وتطبيقاتها امام المحاكم الدولية .

وقد قسمت هذه البحث إلي المحاور الاتية جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: العدالة المناخية

المبحث الثاني: التقاضي المناخي وأنواعه

المبحث الثالث: الالتزامات الحكومية محل التقاضي

المبحث الرابع: الخسائر والاضرار في التقاضي المناخي

المبحث الأول

العدالة المناخية

المطلب الاول

ماهية العدالة المناخية

مفهوم العدالة في اللغة: إن كلمة العدالة في اللغة العربية ترد إلى معاني متعددة فإذا انظرنا عنها في بعض المعاجم اللغوية كالتالي: العدالة: هي مصدر لفعل عدل يعدل هذا الجذر في معاجم اللغة هو نقيض الجور والذي يعني الرجوع إلى الطريق المستقيم، وهو السبيل الوحيد للرجوع إلى الاستقامة، فالعدل هو الانصاف وإعطاء كل شخص حقه دون تجبر في مقابل اخذ ما عليه من واجبات. (١)

اما في معجم لسان العرب: نجد " عدل–إعدل وعدولا "، مال ويقال عدل عن الطريق أي حاد وإليه رجع في أمره عدلا، عدالة، معدلة: استقام عدل الشي: أقامه وسواه العدل: العدل: الإنصاف، وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه، أوهي "ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهي ضد الجور، وفي أسماء الله سبحانه العدل، وهو لا يميل به الهوى فيجوز في الحكم، فلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل، والعدل هو الحكم بالحق. (٢)

كما أن العدالة: فضيلة وقيمة إنسانية تفيد الصلاح والسير في استقامة وهي ضد الظلم، ومن أسماء الله الحسنى العدل، فالعدل لا يأتي من العواطف والغرائز، ولذلك يجوز الحكم به بين الناس، العدل يعني حكم الملك أو الحاكم بالحق بين الرعية دون تميز. كما في قوله تعالى ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾ الحجرات الآية ٩، والعدل: ضد الظلم والجور، العادل يقال رجل عدل وامرأة عدل وعدالة ورجال عدل ويقال أيضا رجلان عدلان ورجال عدول أي الكيل والجزاء والسوية والأمر المتوسط الاستقامة أعدال: النظير والمثل القيمة يقال خذ عدله كذا وكذا أي قيمته. (٣)

مما سبق يتضح إن العدالة من الناحية اللغوية تعني المساواة والإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه الذي يستحقه دون أي ظلم لأحد، فالعدل عكس الجور، فهذا الأخير أي العدل هو المعيار والأساس الذي يحكم بين البشر؛ لأنه لا يفرق بين أحد فلكل متساوون أمام ميزان الحق ألا وهو: "العدالة".

---

(١) شوقي ضيف: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، مصر، ٢٠٠٤، مادة: العدل ص٥٨٨.

(٢) ابن منظور: معجم لسان العرب، دار المعارف، مصر، ١٤٠٥، مادة: العدل ص٢٨٣٨.

(٣) لويس معلوف: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، ط١، لبنان، ٢٠٠٥، ص٤٩١.

أما إذا نظرنا إلى الأصل الاشتقاقي لكلمة العدالة: نجد من مفردات العدالة والمعبر عنها هو «القسطاس، فالقسطاس هو رمز العدالة والقسط هي الكلمة اللاتينية ذاتها just ونجد في اللغة اليونانية كلمة واحدة تستعمل في اشتقاقاتها للتعبير عن العدالة والتشريع والحكم بها وفي اللاتينية أيضا نجد لفظ Justitia تعني المساواة والعدالة والحث بالعدالة وممارسة الواجبات. (١)

إن مصدر اشتقاقي العدالة اللغوي، فالعدالة أي (justice) كماهي بالإنجليزية أو الفرنسية، فهي أي لفظ العدالة justice مشتقة من الكلمة اللاتينية Justitia التي تعني قول الحق والمساواة والعدالة.

مفهوم العدالة في الاصطلاح: إن العدالة من الناحية الاصطلاحية تتمثل في الاعتدال بين الإكثار والتضييع، وأصلها المساواة ولبها التوازن والاستقرار.

العدالة: هي التوسط بين الإفراط والتفريط وأساسها المساواة وجوهرها الاعتدال والتوازن. (٢)

والعدالة فلسفيا هي: «إحدى الفضائل الأربع الكبرى التي سلم بها الفلاسفة من قديم، وهي والشجاعة والعفة والعدالة. (٣)

كما أن العدالة: تعني اعطاء كل ذي حق حقه او هو عدم الميل الى الهوى(٤)، أو رعاية التوازن والتناسب او هو التساوي ونفي الترجيح وقد يدل على رعاية الاستحقاق(٥)، ونميل إلى تعريف الامبراطور جستنيان للعدل في مدونته بأنه حمل النفس على إعطاء كل ذي حق حقه والتزام ذلك على وجه الدوام والاستمرار (٦)، وذلك لكونه شاملا في دلالته، ويتضمن فكرة الدوام والاستمرار التي تتفق مع مضمون دراستنا إذ تمتد لتشمل الاعتراف بتنفيذ الاحكام الأجنبية وتنفيذها، فلا يكفي مجرد ايصال الحق لصاحبه بل لابد من الاعتراف به " الدوام" وتنفيذه " الاستمرار" .

---

(١) ملحم قربان: قضايا الفكر السياسي: العدالة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، لبنان،١٩٩٢، ص٤٠-٤١.

(٢) عبد المنعم الحنفي: العدالة، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط٣، مصر، ٢٠٠٠، ص٥٢٢.

(٣) ابراهيم مذكور: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر، ١٩٨٣، مفهوم العدالة، ص١١٧.

(٤) علي حمود العبادي: أصول الدين في تفسير الميزان، الجزء الأول، الطبعة الاولي، دار الكوثر للمعارف الاسلامية، ٢٠٠٩م، ص ص ٢٢٨ – ٢٩٩.

(٥) محمد حسين ونرجس صالح: مفهوم العدل، دراسة في الادلة، بحث منشور في مجلة اهل البيت، المجلد الأول، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٢١م، ص٥١٢-٥١٥.

(٦) عبد العزيز فهمي: مدونة جستنيان في الفقه الروماني، الطبعة الاولي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٦م، ص٥.

على أن الفقه القانوني الحديث يميز بين العدل القانوني " المساواة" والعدالة" الانصاف" (١)، بينما يذهب البعض ونحن نتفق معهم إلى عدم وجود فرق بينهما وأن أصل التمييز بين المصطلحين يعود للفقه الإسلامي(٢) وهناك من يفرق بين العدل المادي والعدل الإجرائي فالعدل المادي " هو المظهر الداخلي أي مادة القانون" بينما العدل الإجرائي" هو المظهر الخارجي الذي به يتحقق جوهر العدل او مادته) (٣)، وذهب القانون الأنجلوسكسوني إلى أبعد من ذلك إذ افرد للعدالة قانوناً مستقلا (equity law فاذا ما حصل تعارض بين هذا القانون والقوانين الأخرى فأن قانون العدالة الغالب(٤)

مفهوم العدالة المناخية: لقد بدأ مفهوم العدالة المناخية يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة في العالم الغربي، وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته كالعدالة المناخية الان، ومبادرة العدالة المناخية، والشبكة الدولية البيئية، والقاسم المشترك بين كل ذلك، هو أن كل أعضاء المجتمع الدولي لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وأداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الارض من الدمار، وهذا هو الرهان الحقيقي للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى الاقتصاد الأخضر وعدالة التوزيع والعطاء بين كل مكونات المجتمع الدولي البيئي(٥)..

كما ينظر البعض إلى أن العدالة المناخية هي قيمة أخلاقية وروحية، لذلك هناك من يطلق مصطلح العدالة المناخية على البعد الاخلاقي لتغير المناخ، وقد عبرت على البعد الأخلاقي لتغير المناخ المبادئ التي جاءت في المادة الثالثة من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ١٩٩٢م. (٦)

وعقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام ٢٠٠٠م في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، والمؤتمر قرر بأن التغير المناخي هو

---

(١) منذر الفضل، تاريخ القانون، الطبعة الاولي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٨، ص٤٩.

(٢) مصطفى ابراهيم الزلمي: فلسفة القانون (المنطق القانوني في التصورات)، الطبعة الاولي، احسان للنشر والتوزيع ٢٠١٤م، ص٦١..

(٣) مجيد خدوري: مفهوم العدل في الإسلام، ترجمة دار الحصاد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص١٦٣-١٨٣. .

(٤) إسماعيل نامق حسين: العدالة وأثرها في القاعدة القانونية، دار شتات، شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، ٢٠١١م، ص٥٣.

(٥) عبد المسيح سمعان عبد المسيح: العدالة المناخية بعداً جديداً للثقافة البيئية "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية-آفاق-تحديات، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٣٥..

(٦) زكية بلهول: العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، ع:،٢٨ سبتمبر ٢٠١٧م، ص٣٦٧..

قضية حقوق، ثم توالت المؤتمرات وظهور المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية التي ظهرت عام ٢٠٠٩م، وقد طرحت شعار "تغير النظام لا تغير المناخ"، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغيرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي(١)..

بالإضافة الي ذلك ورد اصطلاح العدالة المناخية في مقدمة اتفاق باريس في العام ٢٠١٥، مما جعل بالإمكان تفسيرها بوصفها مبدأ عرفيًا دولياً. وتعلن هذه المقدمة أن أطراف الاتفاق تشير إلى أهمية مفهوم العدالة المناخية لدى البعض، وذلك عند اتخاذ التدابير للتصدي لتغير المناخ. وهذه الصياغة تعني عدم تسليم جميع الأطراف بفكرة العدالة المناخية. (٢)

وأخذت فكرة العدالة المناخية دورها في الانطلاق؛ نتيجة عدم الاتفاق بين بلاد الشمال وبلاد الجنوب فيما يتعلق بالمسئولية والإنصاف والعدالة في مواجهة تغيرات المناخ وتثير فكرة العدالة المناخية فكرتي المسئولية وإعادة التوزيع في مواجهة الأضرار الناجمة جراء تغيرات المناخ. (٣)

ويمكن إرجاع ظهور العدالة المناخية إلى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وذلك عندما بدأ الاعتراف بتغير المناخ كقضية بيئية عالمية، حيث أرسى ظهور حركة العدالة البيئية في السبعينات في الولايات المتحدة الأساس لتطوير العدالة المناخية، وبدأ العالم يدرك خطورة تغير المناخ وطبيعته العالمية، وقام النشطاء والعلماء بالربط بين تغير المناخ والعدالة البيئية، وجادلوا بأن آثار تغير المناخ ستشعر بها المجتمعات الضعيفة والمهمشة، وأكدوا على الحاجة إلى انتقال عادل إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون، مما يضمن توزيع تكاليف وأعباء وفوائد هذا التحول بشكل منصف (٤).

---

(١) عباس غالي الحديثي: العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع: ٢ ديسمبر ٢٠١٤م، ص٤٠٧.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف: دعاوي المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٢١، ص ٣٨

(٣) المرجع نفسه، الموضع نفسة.

([4])Shue, H. (2014). Climate justice: Vulnerability and protection. Oxford University Press. p.9.

& Bullard, R. D. (1994). Environmental justice: A briefing paper for the President's summit on sustainable development. Washington, DC: Environmental Justice Resource Center. pp.1-6.

& Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. MIT Press. p.5..

فعلى سبيل المثال، كانت المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات الملونة أكثر عرضة للعيش في المناطق المعرضة لظواهر الطقس المتطرفة، مثل الفيضانات والأعاصير، كما أنهم الأكثر عرضة للافتقار إلى الوصول إلى الموارد التي يمكن أن تساعدهم على التكيف مع آثار تغير المناخ (١).

وتمثل العدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، والعدالة المناخية كعدالة كونية هي أن المسئولية التاريخية عن الجزء الكبير من انبعاثات الغازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية في المركز الرأسمالي العالمي Core ولو أن المسئولية الرئيسة لدول هذا المركز من أجل تقليل الانبعاثات قد أدركت في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عن التغير المناخي، فإن عادات الإنتاج والاستهلاك للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة استمرت في تهديد بقاء البشرية والتنوع الحيوي كونيًا، وقد استعمل مصطلح العدالة المناخية لدراسة التغير المناخي كقضية أخلاقية(٢).

وإذا نظرنا إلى مصطلح العدالة المناخية نجد أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح العدالة المناخية، ولكنها تندرج تحت مفهوم العدالة البيئية (٣)، ولقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

"المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق مشاريع وسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز. (٤)

أوهي: التوزيع العادل لكل من أعباء ومزايا التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والاعتراف بحقوق الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ وحمايتها"(١)

([1])Joan Martinez-Alier (2012), 'Environmental Justice and Economic Degrowth: An Alliance between Two Movements', Capitalism, Nature, Socialism, vol.23, pp. 51. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (1992).United Nations Framework Convention on Climate Change. pp. 1-11. last accessed 1 may 2023..

(٢) محمد عبد الفتاح القصاص: الدراسات العلمية للتغيرات المناخية، المجلة العلمية البيئية، ع: ١٢، ٢٠٠٧م، ص٧٨.

(٣) زكية بلهول: العدالة المناخية، مرجع سابق، ص٣٦٧

([4])Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012, P.232..

ويمكن تعريف العدالة المناخية بشكل عام بأنها "فكرة أن فوائد وأعباء تغير المناخ والجهود المبذولة لمعالجته يجب أن توزع بشكل عادل ومنصف بين جميع الناس، بغض النظر عن العرق، أو الأصل، أو الجنس، أو الدخل، أو الجنسية"(٢). ووفقا لهذا التعريف فالعدالة المناخية تشمل مجموعة من القضايا، بما ذلك الحق في بيئة آمنة وصحية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق السكان الأصليين، والحاجة إلى التعاون والتضامن العالميين في معالجة آثار تغير المناخ (٣)

يرى دافيد ايسترن أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساسًا لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، تدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية" (٤).

"العدالة المناخية هي أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع (٥).

ويقوم البعض الأخر بتحليل مفهوم العدالة المناخية في سياق الحوكمة البيئية العالمية، وأن هذه الأخيرة يجب أن تسترشد بمبادئ المساواة والعدالة والإنصاف من أجل معالجة التحديات البيئية بشكل فعال، بما فيها التحدي المتعلق بتغير المناخ (٦).

---

(1) **Gupta, J., & Schroeder, H. (Eds.). (2017). The Palgrave Handbook of Climate Change Governance. Palgrave Macmillan. p.322…**

(2) **Schlosberg, D. (2013). Theorising environmental justice: The expanding sphere of a discourse. Environmental Politics, 22(1), p.45..**

(3) **Chapman, Audrey R, and A Karim Ahmed. (2021) "Climate Justice, Humans Rights, and the Case for Reparations." Health and human rights vol. 23,2, p.81…**

(4) **David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014..P155.**

(5) **Environmental Justice Foundation: Protecting Climate Refugees (EJF), 2015p120.**

(6)**Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North–South politics, and climate policy. MIT Press. p.10**

& Biermann, F. (2014). Global Governance and the Environment. In: Betsill, M.M., Hochstetler, K., Stevis, D. (eds) Advances in International Environmental Politics. Palgrave Macmillan, London. P.245..

وفي مجال المفاوضات المناخية بين الدول تثير فكرة العدالة المناخية ثلاثة أنواع من المسائل(١) وهذه المسائل هي الآتية:

١ – مسألة المسئولية بين الدول، وتقسيم الجهود الخاصة بتخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بين البلدان المختلفة.

٢ – مسألة التهديدات المختلفة بين الدول بمعنى ماهي البلاد التي تكون أو ستكون الضحية الرئيسية لتغير المناخ.

٣ – مسألة التكيف بمعنى ماهي الشعوب التي ستتوافر لديها الموارد والوسائل لمواجهة هذه التغيرات.

وعلى مستوى البلد الواحد يتم التعامل مع العدالة المناخية من زاوية محددة وهي عدم المساواة. وقد تطورت هذه الفكرة بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها امتدادًا لحركة العدالة البيئية، وذلك بدءًا من إعصار كاترينا الذي ضرب "نيو أورلينز New Orleans–هي مدينة أمريكية، وأكبر مدن ولاية لويزيانا. تقع في جنوب شرق الولاية. مساحتها ٩٠٧ ك م٢ –، في العام ٢٠٠٥، وقد تم الاعتراف بأن الضعف الاجتماعي والاقتصادي تسبب في ضعف بيئي لمواجهة المخاطر المناخية. باختصار تحيل فكرة العدالة المناخية إلى عدم المساواة الاجتماعية في مواجهة تغيرات المناخ. وقد اعترف بها لأول مرة على سبيل المثال في فرنسا في الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية في العام ٢٠٠٦ التي أشارت إلى ضرورة منع عواقب تغير المناخ التي تضاعف أو تنشئ عدم مساواة بين السكان الذين يتحملون هذه العواقب. (٢)

المطلب الثاني

علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي

إن تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على رفاة البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية، فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير المناخ الأفراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقلية والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الأكثر

---

(١) محمد محمد عبد اللطيف: دعاوي المناخ، مرجع سابق ص ٣٩.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف: دعاوي المناخ، مرجع سابق ص ٤٠.

تضررًا من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة(١).

كما تتعلق العدالة المناخية بضمان أن لكل فرد بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، الحق في العيش في بيئة صحية والاستفادة على قدم المساواة من الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون (٢)."

ويذهب البعض إلى أن العدالة المناخية تشير إلى فكرة أن أسوأ آثار تغير المناخ يشعر بها أفقر مجتمعات العالم وأكثرها تهميشا، وهم أيضا الأقل مسؤولية عن التسبب في مشكلة تغير المناخ؛ لذلك تسعى العدالة المناخية إلى معالجة هذا الاختلال من خلال الدعوة إلى سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تحمي حقوق واحتياجات هذه المجتمعات، وإعطاء الأولوية لأصواتها وقيادتها في عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ (٣).

تتطلب العدالة المناخية أيضا أن نواجه الأسباب الجذرية لتغير المناخ، وأن نتصدى للتوزيع غير المتكافئ لتأثيراته، لا سيما على السكان الأكثر ضعفاً في العالم (٤)؛ لذلك فالبعض يستخدم مفهوم العدالة المناخية سياق دراسة عدم المساواة الاجتماعية أو الظلم المناخي، ويفحصون الطرق التي تتأثر بها المجتمعات الضعيفة بشكل غير متناسب مع تغير المناخ، كما يبحثون في دور الحوكمة والسياسات في معالجة تغير المناخ وتعزيز العدالة المناخية (٥).

وفي إطار ظاهرة التغير المناخي يمكن القول بأن قضية العدالة المناخية تثير ثلاثة قضايا يمكن إجمالها على النحو التالي (٦):

---

(١) عبد المسيح سمعان عبد المسيح: العدالة المناخية بعداً جديداً للثقافة البيئية "مرجع سابق، ص٣٤.

(2)Climate Justice Alliance. (n.d.). About climate justice., from https://climatejusticealliance.org/about-climate-justice/ last accessed 12 March2024..

([3])World Resources Institute. (n.d.). Climate justice., from https://www.wri.org/topics/climate-justice last accessed 12 March 2024..

([4]) Union of Concerned Scientists. (n.d.). Climate justice., from https://www.ucsusa.org/resources/climate-justice / last accessed 12 March 2024..

([5]) Bullard, R. D., & Johnson, G. S. (2000). Environmental justice: Grassroots activism and its impact on public policy decision making. Journal of Social Issues, 56(3), p.555.

(٦) عبد المسيح سمعان عبد المسيح: العدالة المناخية بعداً جديداً للثقافة البيئية "مرجع سابق، ص٣٦.

قضية العدالة بين الدول: إذا نظرنا إلى قضية التغير المناخي نجد أن هناك عدالة بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة في هذه الظاهرة، ومن ثم فلا يوجد عدالة توزيعية بين الدول الكبرى والدول الفقيرة، ولا عدالة تعويضية؛ فعلى الرغم من أن الدول الكبرى المتسببة في حدوث الظاهرة، ومع ذلك فإن الدول الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر.

قضية العدالة بين الأجيال: مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد انتهاك للعدالة بين الأجيال (١). كما يشكل تغير المناخ تحديًا صعبًا للعدالة الاجتماعية؛ فالأشخاص ليسوا متساويين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية "النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية ..."؛ لأنها الأقل جاهزية ماليًا واقتصاديًا لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضررًا من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية.

المطلب الثالث

التقاضي المناخي وارتباطه بالعدالة المناخية

أظهرت الدراسات العلمية أن لتغير المناخ آثارا كبيرة على الصحة العامة والأمن الغذائي والوصول إلى المياه والصرف الصحي، وأن السكان والشعوب الأكثر ضعفا هم الأكثر تضررا من غيرهم بتغير المناخ (٢).

يساعد التقاضي المناخي في معالجة هذه الآثار السلبية من خلال التعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتحميل المسؤولين عن تغير المناخ المسؤولية عن أفعالهم، والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات والممارسات التي تساهم في تغير المناخ، فيمكن استخدام التقاضي بشأن المناخ لإجبار الحكومات على اتخاذ إجراءات أقوى للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سواء عن طريق تغيير السياسة العامة أو سن تشريعات ولوائح لتوفير

---

(١) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(2)United Nations Environment Programme. (2017). Climate justice and litigation: Opportunities and limitations. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/climate-justice-and-litigation-opportunities-and-limitations. last accessed 12 March 2024..

مزيد من الحماية ضد تغير المناخ(١)، أو تحميل الشركات المسؤولية عن دورها في تغير المناخ، وبالتالي فالتقاضي المناخي يساهم في توزيع أكثر إنصافا لأعباء وتكاليف تغير المناخ، وبالتالي تعزيز العدالة المناخية(٢).

كما يعد التقاضي المناخي بمثابة أداة متنامية لتعزيز العدالة المناخية، حيث يتيح للأشخاص الأكثر تضررا من تغير المناخ السعي وراء جبر الضرر الناجم عن هذا التغير ضد من تسبب فيه. لذا يعد التقاضي المناخي هو الوسيلة الأساسية للنهوض بالعدالة المناخية؛ وذلك من خلال تحميل المتسببين في تغير المناخ المسؤولية عن أعمالهم، وضمان حصول أولئك الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بتغير المناخ على العدالة وسبل الانصاف (٣).

حيث يشير التقاضي المناخي في جوهره إلى أي إجراء قانوني يسعى إلى معالجة أسباب أو عواقب تغير المناخي، ويمكن أن يشمل ذلك الدعاوى المرفوعة ضد الحكومات لفشلها في الوفاء بالتزاماتها المناخية (٤)، وأيضا الدعاوى المرفوعة ضد الشركات لدورها في المساهمة في

---

(1)Bulkeley, H. (2018). Climate justice and the city. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 9(2), e504. pp. 2-3.

& Litigation: a key driver for climate justice: https://cms.law/en/aut/publication/climate-risk-report/litigation-a-key-driver-for-climate-justice last accessed 12 March 2024... .

(2)Viveros Uehara, Thalia, Litigating Climate Justice: The Right to Health and Vulnerable Populations in Latin America (March 31, 2023). Max Planck Institute for Comparative Public Law & International Law (MPIL) Research Paper No. 2023-09, Forthcoming in: WorldComparative Law / VRÜ, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4405980.

(3)Robinson, M. (2018). Climate Justice: Hope, Resilience, and the Fight for a Sustainable Future. Bloomsbury Publishing, p.3. & https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/wg-business/access- remedy last accessed 12 March 2024...

(4)Tomo Boston KC, Climate Change Litigation – An introduction and some emerging in the Second and Third Waves, 2022: ttps: //www.listgbarristers.com.au/publications/climate-change-litigation-an-introduction-and-some-emerging-themes-in-the-second-and-third-waves last accessed 13 March 2024.

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث تحرك هذه الدعاوى من قبل الأفراد أو المجتمعات التي تسعى لحماية حقوقها في مواجهة تأثيرات المناخ (١).

وقد بدأ "التقاضي المناخي" في الانتشار في عام ٢٠١١ عندما طرح المحامي الهولندي روجر كوكس فكرة اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ من خلال اتباع الإجراءات القانونية (٢)، وفي عام ٢٠١٣، رفعت مؤسسة Urgenda، وهي مجموعة بيئية هولندية تضم ٩٠٠ مدعي، دعوى قضائية ضد الحكومة الهولندية لعدم اتخاذ تدابير كافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسبب تغيرا خطيرا في المناخ".

وفي عام ٢٠١٥، أصدرت محكمة مقاطعة لاهاي قرارا تاريخيا يقضي بأن على الحكومة الهولندية بذل المزيد من الجهد للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحماية مواطنيها من آثار تغير المناخ (٣)، وفي عام ٢٠١٨، أيدت محكمة الاستئناف حكم محكمة مقاطعة لاهاي ورفضت استئناف الحكومة، مما أجبر الحكومة الهولندية على تكثيف الجهود للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

بعد هذا الحكم التاريخي في هولندا، أصبح "التقاضي المناخي" تدريجيا واحدا من أقوى الطرق التي يتبعها الأفراد لمطالبة الحكومات والشركات بإصلاحات كبرى استجابة لتغير المناخ، بل إن بعض الدول قد استخدمت التقاضي المناخي في مواجهة دول أخرى، من أجل مطالبتهم بالامتناع عن ممارسة الأنشطة التي تسببت في تغير المناخ مثل حدوث فيضانات أو تآكل القرى الساحلية.

وتتخذ الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ أشكالا متعددة سواء كانت في شكل السعي للحصول على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، أو في شكل الطعن على السياسات الحكومية التي تساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل تغيير هذه السياسات، أو في شكل تحميل شركات الوقود الأحفوري المسؤولية عن دورها في المساهمة في تغير المناخ.

---

(1)Jacqueline Peel, Hari M. Osofsky, Climate Change Litigation, Annual Review of Law and Social Science,vol.16, 2020, p.23..

(2)Roger Cox The Dutch Climate Case: Suing the Government, 2015: https://thegreeninterview.com/interview/cox-roger/lastaccessed13 March 2024

(3) https://www.urgenda.nl/en/themas/climate-case/case-summary/last accessed 13 March 2024

المبحث الثاني

التقاضي المناخي وأنواعه

المطلب الاول

ماهية الدعوي القضائية المناخية

الفرع الاول

ماهية التقاضي المناخي Climate Litigation

مفهوم القضاء في اللغة: اسم يطلق على عدة معان مرجعها إلى إحكام أمر وإتقانه، وانقطاع الشيء وتمامه، والجمع أقضية، قال ابن فارس: القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، قال الله تعالي: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [سورة فصلت:١٢] أي: أحكم خلقهن. والقضاء: الحكم. قال الله تعالي في ذكر من قال: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ﴾ [سورة طه:٧٢]. أي: اصنع واحكم. ولذلك سمي القاضي قاضياً، لأنه يحكم الأحكام وينفذها". (١)

والقضية مثل القضاء، يقال: قضى عليه يقضي قضاء وقضية، واستقضي فلان أي جعل قاضياً يحكم بين الناس، والقضايا الأحكام، واحدتها قضية (٢).

مفهوم القضاء في الاصطلاح: تعددت تعريفات الفقهاء للقضاء، والناظر في هذه التعريفات يجد أنها متقاربة بعضها من بعض؛ إذ عرف الحنفية القضاء بأنه: "فصل الخصومات وقطع المنازعات"، وزاد بعضهم "على وجه مخصوص" تـرزاً مـن الفصل بين الخصمين على وجه الصلح ونحوه. (٣)

وعرفه المالكية بأنــه: الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام (٤)، وعرفه الشافعية بأنه: الفصل في "الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله "(١)، وعرفه الحنابلة بأنه: "الإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومات"(٢)،

---

(١) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر،١٩٧٩، الجزء الخامس، ص ٩٩ مادة (قضى)، باب القاف، كتاب القاف

(٢) جمال الدين أبي الفضل محمد أبن مكرم بن علي بن منظور: معجم لسان العرب، مرجع سابق، الجزء الخامس عشر، ص، ١٨٦ مادة (قضى)، باب الواو والياء من المعتل فصل القاف.

(٣) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي: رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، الثانية١٩٩٢ م، ص ٣٥٢٥.

(٤) محمد محمد عبد الرحمن المغربي الملقب أبي عبد الله المالكي: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل،

المعني الاصطلاحي للتقاضي المناخي: يشير مصطلح "التقاضي بشأن تغير المناخ Climate change litigation والذي يُعبر عنه اختصارا بالتقاضي المناخي.

ويتعلق التقاضي المناخي أولاً: بالحالات التي يسعى فيها المدعون إلى تدخل المحكمة لفرض التزام المدعى عليه بما تنص عليه القوانين واللوائح بشأن المناخ، أو أن يطلب المدعون من المحكمة أن تؤكد على حق قد ترتب بموجب هذه القوانين واللوائح، وتلزم المدعى عليه باحترامها والعمل على أساسها، والتعويض عن انتهاكها ومخالفتها إذا تطلب الأمر ذلك (٣).

مثال على ذلك: عندما يدعى الأفراد أن الحكومة أو الشركة لا تلتزم بمسؤوليتها القانونية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تطبيقا أو تنفيذا لقانون ما أو لاتفاقية دولية كانت قد انضمت إليها الدولة، ففي هذه الحالة تكون الحكومة أو المدعى عليه عموما ملزما بالمتطلبات القانونية التي تراعي حماية المناخ، وفي حال مخالفة هذه المتطلبات يجوز للأفراد اللجوء إلى التقاضي المناخي، وتسمى هذه الأنواع من الدعاوى القضائية باسم الدعاوى القضائية "المؤيدة للمناخ" 'pro-climate' lawsuits.

من ناحية أخرى، يمكن أن يتعلق التقاضي بشأن تغير المناخ" بالحالات التي يرفع فيها الأفراد أو الجماعات أو الشركات دعاوى للطعن في صحة قوانين تغير المناخ التي وضعتها الحكومة، بمعنى أخر أن يقوم الأفراد بالطعن على القوانين والسياسات المتعلقة بالمناخ التي وضعتها الحكومة لأن هذه القوانين والسياسات تقوض حقوقهم القانونية الأخرى، أو لأنها غير كافية في مواجهة تغير المناخ (٤).

دار الفكر – بيروت ١٩٨٩ م، الجزء السادس، ص ٨٦.

(١) شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٩٩٤ م، الجزء السادس، ص ٢٥٧.

(٢) منصور يونس صلاح الدين حسن بن إدريس البهوتى الحنبلي: كشاف القناع عن متن الإقناع، الناشر : دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، ص ٢٨٥.

(3) Mairi Dupar, Climate change litigation – a rising tide?, 2012: https://cdkn.org/story/postcard-from-london-rising-tide-of-climate-change-litigation last accessed 13 March 2024

(4) Mairi Dupar, Climate change litigation – a rising tide?, 2012: https://cdkn.org/story/postcard-from-london-rising-tide-of-climate-change-litigation last accessed 13 March 2024

ووفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC يشير التقاضي المناخي إلى استخدام الآليات القانونية لتعزيز العمل بشأن تغير المناخ، ومحاسبة الجهات الفاعلة عن مساهمتها في هذه المشكلة، وتأمين التعويض عن الأضرار الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ(١).

ويصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP التقاضي المناخي بأنه "عملية قانونية يسعى فيها المدعون إلى استخدام القانون كأداة لتحقيق أهداف سياسية محددة تتعلق بتغير المناخ، مثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، أو زيادة الوصول إلى تمويل المناخ (٢).

ويُعرّف معهد غرانثام لأبحاث تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للاقتصاد "التقاضي المناخي" بأنه إجراء قانوني يسعى إلى تحميل الحكومات أو الشركات أو الأفراد المسؤولية عن مساهمتهم في تغير المناخ أو فشلهم في التصرف حيال ذلك، وينطبق هذا الاجراء على السلوكيات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيف مع تأثيرات المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن تغير المناخ، ويمكن أن يتم التقاضي بشأن المناخ في المحاكم الوطنية أو الدولية، ويمكن أن يستند على أسس قانونية متنوعة، مثل المسؤولية التقصيرية، والقانون الدستوري، وقانون حقوق الإنسان، والقانون البيئي الدولي(٣).

---

(١) ناقشت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC في تقريرها لعام ٢٠١٨ الطرق التي من المرجح أن يؤدي بها تغير المناخ إلى زيادة الإجراءات القانونية ضد الحكومات لمساهمتها في ظاهرة الاحتباس الحراري.

- IPCC's 2018 report:

https://www.ipcc.ch/2018/10/08/summary-for-policymakers-of-ipcc-special-report-on-global-warming-of-1-5c-approved-by-governments/last accessed 14 March 2024

(٢) قدم تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا المناخ العالمي ٢٠٢٠ لمحة عامة عن الوضع الحالي للتقاضي بشأن تغير المناخ على الصعيد العالمي، فضلاً عن تقييم اتجاهات التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي، وقد أوضح التقرير أن زيادة سريعة في التقاضي المناخي قد حدثت في جميع أنحاء العالم. ففي عام ٢٠١٧، تم رفع ٨٨٤ دعوى مناخية في ٢٤ دولة، واعتبارا من ١ يوليو ٢٠٢٠، تضاعف عدد الدعاوى المناخية إلى ما لا يقل عن ١٥٥٠ دعوى تم رفعها في ٣٨ دولة.

-Global Climate Litigation Report: 2020 Status Review:

https://www.unep.org/resources/report/global-climate-litigation-report-2020-status-review last accessed 14 March 2024

(3) https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-litigation/ last accessed 14 March 2024.

ويصف مركز سابين لقانون تغير المناخ في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا التقاضي المناخي بأنه مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والتكتيكات القانونية التي يتم استخدامها لمساءلة الكيانات المختلفة عن الأضرار المتعلقة بتغير المناخ، لإنشاء سوابق قانونية تساعد على تحفيز سياسات وتدابير تنظيمية جديدة، والاستفادة من الأدوات القانونية الحالية كجزء من حملة أكبر للتعبئة الاجتماعية والسياسية حول تغير المناخ "(١).

ويعرف معهد القانون البيئي "التقاضي المناخي" بأنه أي إجراء قانوني، سواء كان محليا أو دوليا، يسعى إلى معالجة تغير المناخ أو آثاره، بما في ذلك التقاضي المتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GH) والتكيف والخسائر والأضرار "(٢).

أما معهد الموارد العالمية، فيعرف التقاضي المناخي كذلك بأنه أي إجراء قانوني، محلي أو دولي، يسعى إلى تحميل الحكومات أو الشركات أو الأفراد المسؤولية عن تأثيرات تغير المناخ أو لإجبارهم على اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ"(٣).

ويفرق الفقه القانوني بين التقاضي المناخي بمعناه الواسع والضيق:

١-**المعنى الواسع للتقاضي المناخي:** يشمل التقاضي المناخي بمعناه الواسع مجموعة متنوعة من أنواع التقاضي؛ لأن تغير المناخ يحدث نتيجة التأثير المتراكم لعدد هائل من الظواهر الطبيعية والأنشطة البشرية التي تتم في الحياة اليومية، مثل المعاملات التجارية والإنتاج الصناعي، لذلك يذهب البعض إلى أن التقاضي المناخي: "يشمل جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بأسباب وعواقب تغير المناخ سواء حدث هذا التغير بفعل البشر أو كان تغيرا طبيعيا، وبالتالي يشكل التقاضي المناخي جزءا من جميع أنشطة مختلف الجهات الفاعلة التي تهدف إلى منع أو تقليل الأضرار المرتبطة بالمناخ(٤).

ويعرف البعض التقاضي المناخي بمعناه الواسع على أنه: "الإجراءات القانونية التي تهدف إلى مكافحة تغير المناخ وتتضمن الحجج المتعلقة بتغير المناخ، فهو إحدى الأدوات التي

---

(1)https://climate.law.columbia.edu/content/climate-litigation-database-project
last accessed 14 March 2024.

(2)https://www.eli.org/taxonomy/term/11?page=1.
last accessed 14 March 2024.

(3)https://www.wri.org/insights/what-climate-litigation-and-why-it-matters
last accessed 14 March 2024.

(4)Marc-Philippe Weller & Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, Nature Journal, July 2022, p.1.

تستخدمها المجتمعات والأفراد لإجبار الحكومات والشركات على بذل المزيد من الجهد لمنع تغير المناخ الخطير (١).

وقد ذهب البعض إلى وجوب تصنيف الدعاوى المتعلقة "بالتقاضي بشأن تغير المناخ" بناء على دوافع المتقاضين، وذلك سواء أثارت ملفات القضية الحجج المتعلقة بتغير المناخ صراحة، أو ضمنا (٢).

وذهب البعض أيضا إلى أن التقاضي بشأن تغير المناخ" يشير –من منظور واسع –إلى أي قضية تُرفع أمام المحاكم بحيث تثير تغير المناخ كقضية مركزية؛ أو تثير تغير المناخ باعتباره قضية هامشية؛ أو لا تثير صراحة تغير المناخ ولكن للقضية تداعيات على جهود التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه، على سبيل المثال، الاعتراف بالمسؤولية بين الأجيال(٣)، أو ما يعرف بحقوق الأجيال القادمة.

٢-المعنى الضيق للتقاضي المناخي: يرى البعض أنه يجب عند الحديث عن التقاضي المناخي أن نميزه كفئة منفصلة من أنواع التقاضي بحيث يمكن تفريدها وتحديد نطاقها بسهولة، ووفقا لهذا الرأي فإن الدعوى لا تدخل ضمن التقاضي المناخي" إلا في الحالات التي يثير فيها طلب المدعين أو حكم المحكمة "بشكل مباشر وصريح مسألة واقعية أو قانونية أو سياسية، تتعلق بتغير المناخ (٤)."

---

(1)https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/climate-litigation-basics/ last accessed 14 March 2024.

(2)Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation: Symposium Introduction, Law&Policy, Volume35, Issue3 July 2013: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007lastaccessed22October 2022.

(3) CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,ASIAN DEVELOPMENT BANK, Report Series Purpose and Introduction to Climate Science, DECEMBER 2020, p.7.

(4)David Markell, J. B. Ruhl, "An Empirical Assessment of Climate Change in the Courts: A New Jurisprudence or Business as Usual?" Florida Law Review 64: 15– 86. 2012: https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/elrna40&div=94&id=&page=. last accessed 14 March 2024.

ويذهب البعض الأخر، إلى أنه لا يكفي للاعتراف بدخول الدعوى ضمن "التقاضي بشأن تغير المناخ أن يثير المدعون في دعواهم قضايا تتعلق بتغير المناخ، بل يجب إلى جانب ما سبق أن تشير المحكمة في حكمها إلى هذا الأمر، بحيث لا يعد تقاضي بشأن المناخ تلك الدعاوى التي يثير فيها المتقاضون قضايا تغير المناخ، في حال تجاهلت المحكمة هذه القضايا في حيثيات الحكم (١).

مما سبق يتضح أن الاتجاه الضيق لتعريف التقاضي المناخي يستبعد التقاضي الذي لا يصل إلى مرحلة القرارات أو الأحكام القضائية النهائية، ويستبعد كذلك التقاضي الذي يثير فيه المدعون قضايا تغير المناخ، دون أن تؤيد المحكمة هذه القضايا في أحكامها النهائية.

ونحن نختلف مع وجهة النظر الداعية لاستكشاف نطاق التقاضي المناخي من خلال النظر في الأحكام النهائية للمحاكم، حيث يجب في نظري تحديد هذا النطاق سلفا قبل رفع الدعوى.

لكننا في ذات الوقت نؤيد الأخذ بالتعريف الضيق للتقاضي المناخي حيث أنه يتجنب صعوبة استكشاف الدوافع الداخلية وراء التقاضي، إلى جانب حصره لموضوعات التقاضي المناخي سلفا، بحيث يتفرد هذا النوع من أنواع التقاضي عن غيره.

٢: ماهية الدعوي القضائية المناخية: سنتعرض إلى تعريف الدعوي القضائية من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي ثم نتعرض لتعريفها من حيث الناحية القانونية.

مفهوم الدعوي في اللغة: الدعوى في اللغة: اسم لما يدعيه الشخص، والجمع دعاوى بكسر الواو وفتحها، ويطلق لفظ الدعوى في اللغة على عدة معان، منها:

١. الطلب.

٢. التمني، قول تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ﴾ [سورة يس: ٥٧].

٣. الدعاء: وهي ناداه، رغب إليه، واستعانة أو طلب له أو طلب إليه (٢)"، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦] وأيضًا تعني "دعا"، وهي ناداه، رغب إليه، واستعانة أو طلب له أو طلب إليه".

---

(1)Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation, op.cit. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007 last accessed 14 March 2024..

(٢) عباس العبودي: شرح قانون أصول المحاكمات المدنية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م، ص ١٨٣

٤. الإخبار والزعم (١).

مفهوم الدعوي في الاصطلاح: عرف الفقهاء الدعوى بعدة تعريفات وسأذكر منها التعريف المختار طلباً للاختصار" قول مقبول أو ما يقوم مقامه في مجلس القضاء، يقصد به إنشاء طلب حق له أو لمن يمثله على غيره أو حمايته" (٢).

كما عرفت الدعوى بأنها طلب أحد حقه من آخر في حضور الحاكم، ويقال للطالب المدعي والمطلوب المدعى عليه، والمدعى به هو الشيء الذي ادعاه المدعي ويجب أن يكون معلومًا ويحتمل الثبوت (٣).

وهناك خلاف حول هل الدعوى وسيلة قانونية أو حقا مقررًا لكل شخص، وهذا الخلاف ترتب عليه عدم إجماع الفقهاء على تعريف موحد أو أشبه بالجامع للدعوى، فما زالت الدعوى إلى يومنا هذا محط خلاف فقهي، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن لفظ الدعوى لغة يحمل الكثير من المعاني، فتعني الدعوى المطالبة أمام القضاء، وفي الوقت ذاته تعني الدعوى الادعاء، فيقال البينة على من ادعى، فهذا كله هو الذي ولد الخلاف بين الفقهاء (٤).

لذا، فالدعوى لا تتعدى أن تكون وسيلة أو أداة لكي يتمكن الشخص من خلالها بشكل قانوني أن يطالب بحقه، بمعنى أن صاحب الحق يجب أن يلجأ إلى القضاء، أي إلى المحاكم لحماية حقه(٥)، فهي تتميز عن وسائل قانونية أخرى أباحها الشارع كحق اللجوء إلى السلطة التنفيذية، أو إلى وسائل أخرى، كأن يستوفي الشخص حقه بنفسه أو بواسطة ما يسمى بالفصل العشائري أو التسوية عن طريق القبيلة، فهذه كلها وسائل قد تنهي المنازعة؛ إلا أنها غير قضائية، مما لا يمكن وصفها بكونها دعوى قضائية.

---

(١) جمال الدين أبي الفضل محمد أبن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري: معجم لسان العرب، مرجع سابق: مادة (دعا) فصل الدال المهملة، باب الواو والياء من المعتل (١٤ / ٢٥٧)، انظر أيضاً: إبراهيم أنس وآخرون: المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة (دعو)، باب الدال (١/ ٢٨٧).

(٢) محمد نعيم ياسين: نظرية الدعوى بين الشريعة والقانون، دار النفائس، الأردن الطبعة الثانية ٢٠١١ م، ص٨٢.

(٣) أنس حسن الصغير الخمرة: الدعوى من البداية إلى النهاية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م، ص ٨.

(٤) مفلح القضاة: أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م، ص ١٦٢.

(٥) السيد عبد الفتاح: الوجيز في المرافعات المصرية، بدون دار نشر، ١٩٢٤ م، ص ٣٠٦.

الفرع الثاني

والدعوى القضائية تتسم بعدة خصائص، وهي:

١. هي وسيلة قانونية، وبذلك نستطيع أن نميزها عن أي وسيلة أخرى، مثل مراجعة الجهات الأمنية أو الإدارية لدفع اعتداء ما يحيط بحقوق أحد الأشخاص" (١).
٢. هي وسيلة للدفاع وحماية الحقوق أو الحصول على الحقوق أو إقرارها.
٣. الدعوى وسيلة اختيارية وليست إجبارية، فيستطيع الشخص أن يذهب مختارًا إلى القضاء، وذلك من أجل رفع الدعوى، وقد يتنازل عن حقه لأي سبب من الأسباب، فلا يكون ملزمًا أو مجبرًا لإقامة دعوى (٢).

بالإضافة الي ذلك أقترح البعض ضرورة تعريف المنازعة المناخية من خلال التعرض للجانب الأساسي لها وهو تحديد من تقع عليه مسؤولية التغير المناخي، وكيف يمكن أن تتحقق مسؤوليته عنها، وعلى ذلك عرفوها على أنها: " هي أي منازعة قضائية تتعلق بتغير المناخ وتتعرض إما لتدابير السلطات العامة المتعلقة بمواجهة تغير المناخ أو التكيف معها، أو بمسئوليات السلطات العامة والمشروعات عن الأضرار الناجمة جراء تغير المناخ " (٣).

وتُعرف هذه الأنواع من المنازعات أو الدعاوى القضائية باسم دعاوى "مكافحة تغير المناخ" anti-climate lawsuits.

وتتخذ الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ أشكالا متعددة سواء كانت في شكل السعي للحصول على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، أو في شكل الطعن على السياسات الحكومية التي تساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل تغيير هذه

---

(١) فتحي والي: الوسيط في قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية، ١٩٨٦ م، ص ٤٤

(٢) أحمد أبو الوفا: المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧ م، ص ١٣٨

(٣) بشكل عام، يتم تطبيق مصطلح "التكيف" في أدبيات تغير المناخ لوصف أي إجراء يتم اتخاذه للتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، سواء في النظم الطبيعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التكيف بأنه التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابة للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو آثارها، مما يخفف الضرر أو يستغل الفرص ذات النفع".

-Jolene Lin, Climate change and the courts, Legal Studies, Vol. 32 No. 1, March 2012, p.40.

انظر ايضاً: محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٤٣

السياسات، أو في شكل تحميل شركات الوقود الأحفوري المسؤولية عن دورها في المساهمة في تغير المناخ.

الفرع الثالث

فقة دعاوي المناخ

١/ دعاوي المناخ ودعاوي البيئة: الدعاوى المناخية: هي نوع من الدعاوى البيئية التي يكون موضوعها حماية البيئة، وتستهدف كفالة فعالية نصوص قانون البيئة وإلى جانب الدعوى المناخية تشمل الدعاوى البيئية أيضا الدعاوى المتعلقة بمكافحة تلوث المياه والهواء والتربة، والمحافظة على التنوع الحيوي، والدعاوى الخاصة بنوعية المناخ (١).

وتعد دعاوى المناخ هي التطبيق النموذجي لدعاوى البيئة، لكنها ليست التطبيق الوحيد، كما أن الدعوى البيئية هي تلك التي يكون موضوعها تطبيق قاعدة من قواعد قانون البيئة، وهذه القواعد تستهدف جميعًا حماية البيئة، ويجب أن يكون موضوع دعاوى البيئة مباشرة تطبيق قاعدة من تلك القواعد، بحيث لا يكون تطبيقها بواسطة القاضي تطبيقا عارضاً (٢).

٢/ **فقه دعاوى المُناخ:** تطور القانون المناخي تطورًا كبيرًا لدى الفقه الانجلو ساكسون، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة واستراليا. ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص شهدت أعلى نسبة من المنازعات المناخية التي وصلت حتى العام ٢٠١٨ إلى ٦٥٤ بينما بلغت في نفس الفترة ٢٣٠ منازعة مناخية في دول أخرى خصوصا نيوزلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة وبلجيكا وكولومبيا (٣).

ونشير بوجه خاص إلى وجود مراكز متخصصة في قانون المناخ، ويأتي في مقدمتها مركز قانون تغير المناخ التابع لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أنشأ أيضا على موقعه قاعدة معلومات متخصصة في منازعات تغير المناخ (٤).

وفي فرنسا لم يكن هناك اهتمام كبير بدعاوى المناخ، فلم تخصص الدوريات القانونية المتخصصة أي أبواب خاصة بتغير المناخ على غرار الأبواب الخاصة بالنفايات والمياه والهواء، غير أن هذا الوضع بدأ يأخذ منحى جديدا بعد أن رفعت عدة دعاوي في مارس ٢٠١٩ تتعلق بتغير المناخ أمام القضاء الإداري، وأطلق عليها تعبير قضية القرن (٥).

---

(١) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٤٤

(٢) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٥

(٥) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

٣/ الدعاوى القضائية والمفاوضات الودية: لقد أدي تزايد عدد دعاوى المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مولد افكار جديدة من أهمها المسئولية المناخية، وتزامنا مع هذا التطور فقد أدى التهديد برفع منازعات مناخية أمام المحاكم إلى التوصل إلى تسويات مع كيانات عامة ومشروعات خاصة من أجل تنفيذ تدابير تهدف إلى التخفيف من ظاهرة تغير المناخ، أو التكيف معها وهذه المفاوضات غير القضائية تشكل أداة مهمة أيضاً لاضطلاع ذوي الشأن بالمسئولية المناخية حتى وإن كان محركها التهديد برفع دعاوى يتم تداولها في الإعلام (١).

ويمكن أن تحدث التسوية الودية بعد رفع الدعوى وهو الأمر الذي حدث في أستراليا في قضية Ralph Lauren فقد قبلت شركات التأمين المجلس المحلى تسوية مع المدعين الملاك يحظر بمقتضاها على المجلس إزالة التجهيزات التي أقامها الملاك على أراضيهم وهي تتكون من الصخور والخرسانة والأنقاض، مالم يوافق الملاك على الإزالة، وإذا أرادوا على العكس تكملة هذه التجهيزات فيجب عليهم تقديم طلب في خلال عام بدءا من التسوية والقيام بالإضافات اللازمة في خلال عام من تاريخ الموافقة على الطلب، كما أن أي اقتراح بإضافة لاحقة لا يمكن إجراؤها إلا بعد عشرين عاما من دون أن يضمن المجلس المحلي الموافقة على هذه الاقتراحات (٢).

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٦

(٢) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٤٦

المطلب الثاني

أنواع التقاضي المناخي

الفرع الاول

أنواع التقاضي المناخي وفقا لموضوع الدعوى

١- أنواع التقاضي المناخي بالنظر إلى موضوع الدعوى: تبدو الدعاوى الخاصة بالتغير المناخي متنوعة وفقا لموضوعها، ويمكن إجمالها في الآتي:

١-**المنازعات التي يكون موضوعها إلغاء أو وضع نهاية للتدابير العامة التي تؤدي إلى تفاقم التغيرات المناخية:** ومن تطبيقات هذا النوع المنازعة التي رفعت في فرنسا في العام ٢٠١٩ التي تستهدف إلزام الدولة بإقرار الأحكام التشريعية واللائحية بقصد تقرير الالتزام بأولوية المناخ، ومنع أي تدبير يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (١).

٢-المنازعات الخاصة بطلب اتخاذ تدابير لتنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (٢).

ومن أشهر تلك المنازعات قضية Massachusetts في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت فيها المحكمة العليا حكما في ٢٠٠٧ اعترفت فيه بوجود تنظيم خطر وشيك risque imminent وضرر حقيقي يرجع إلى عدم وجود لائحي من جانب الوكالة الأمريكية لحماية البيئة EPA.

٣-المنازعات الخاصة بطلب اتخاذ تدابير أكثر طموحا في مجال "التخفيف" من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (٣).

ودعاوي التخفيف: هي دعاوى قضائية مرفوعة ضد حكومات الدول التي ساهمت بشكل كبير في تغير المناخ نظرا لفشلها في اتخاذ الإجراءات الكافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي اتخاذ تدابير التخفيف) (٤). وبالتالي فالغرض من رفع دعاوى التخفيف هو إجبار الحكومات على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتقليل الانبعاثات أو دعم البدائل غير المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مثل الطاقة المتجددة (٥).

---

(١) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٤٨

(٢) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(4)Brunne, J., & Toope, S. J. (2018). Climate change litigation. Oxford University Press, pp.6-7..

(٥) التخفيف: هو تدخل بشري لتقليل مصادر غازات الاحتباس الحراري أو تعزيز مصارفها، أمثلة التخفيف: استخدام الوقود الأحفوري بكفاءة أكبر للعمليات الصناعية أو توليد الكهرباء، والتحول إلى الطاقة

تطبيق قضائي على دعاوى التخفيف: دعـوي

Urgenda Foundation v Kingdom of the Netherlands– رفعت مجموعة بيئية هولندية و ٨٨٦ مواطنا دعوى قضائية ضد حكومة هولندا لعدم اتخاذ إجراءات كافية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفي عام ٢٠١٩، حكمت المحكمة العليا الهولندية بأنه يجب على الحكومة الهولندية بحلول عام ٢٠٢٠، أن تخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ على الأقل من مستويات عام ١٩٩٠.

وقد أسست المحكمة العليا الهولندية حكمها على أساس فشل الحكومة الهولندية في القيام بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكًا للحق في الحياة والحياة الخاصة والعائلية المحمية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١).

ومن أحدث تطبيقات هذا النوع من المنازعات: تلك الدعاوى التي رفعتها مقاطعة Grande–Synthe وعمدتها السابق، وعدد من الجمعيات بطلب توجيه الأمر إلى الدولة باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى مستوى يتفق مع هدف احتواء حرارة كوكب الأرض لأقل من ١،٥ درجة.

الشمسية أو طاقة الرياح، وتحسين عزل المباني، وتوسيع الغابات "المصارف" الأخرى لإزالة كميات أكبر من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. (المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ):

- **In the context of climate change, a human intervention to reduce the sources or enhance**

the sinks of greenhouse gases. Examples include using fossil fuels more efficiently for industrial processes or electricity generation, switching to solar energy or wind power, improving the insulation of buildings, and expanding forests and other 'sinks' to remove greater amounts of carbon dioxide from the atmosphere. (Source: UNFCCC

https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change- mitigation last accessed 14 March 2024.

(1)Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/ last accessed 14 March 2024

٤ -المنازعات الخاصة بطلب اتخاذ تدابير التكيف مع التغيرات المناخية.

يتعلق التكيف بتقليل أو تجنب التأثيرات الضارة لتغير المناخ، مثل مواجهة أضرار الفيضانات الذي يسببها ارتفاع مستوى سطح البحر، والتكيف مع سائر الظروف الأخرى المحيطة(١) حيث تهدف دعاوى التكيف إلى إجبار الحكومات على اتخاذ تدابير تكيف لحماية المجتمعات من تأثيرات تغير المناخ التي تحدث بالفعل الآن أو التي ستحدث في المستقبل، حيث تسعى هذه الدعاوى إلى إجبار الحكومة على القيام بأشياء مثل بناء دفاعات ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود، واختيار أنواع الأشجار في الغابات بحيث تكون أقل عرضة للعواصف والحرائق، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الجفاف(٢).

ويلعب التكيف دورا محوريا العمل المناخي، ولذلك فهناك ثلاثة أنواع من دعاوى التكيف (٣):

- الدعاوى المتعلقة بالفشل في التكيف؛ وفي هذا النوع من الدعاوى يحتج المدعون بأن حكومتهم يجب أن تخطط لمواجهة الكوارث المناخية أو تنفذ تدابير التكيف، أي وجوب أن تجعل الحكومة المجتمع والنظم البيئية والبنية التحتية أكثر مرونة في مواجهة آثار تغير المناخ.
- دعاوى قضائية تقول بأن تقييم الأثر البيئي يجب أن يأخذ في الحسبان تأثيرات تغير المناخ على المشروع، أي أن تصميم المشروع يجب أن يكون مرنا للمناخ وتداعياته.
- **الدعاوى التي يُطعن فيها على إجراءات التكيف.**

---

(١) يشير التكيف مع تغير المناخ: إلى التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابة للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو آثارها، والتي تخفف الضرر أو تستفيد من الفرص المفيدة (المصدر: الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، تقرير التقييم الرابع مجموعة العمل الثانية، الملحق، المسرد، ٢٠٠٧)

"Adaptation to climate change" refers to adjustment in natural or human systems in response to actual or expected climatic stimuli or their effects, which moderates harm or expoloits beneficial opportunities:

https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change-adaptation-

(2) Brunne, J., & Toope, S. J. Climate change litigation, op.cit., p.8

(3)CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,op.cit., p.3.

- **تطبيق قضائي على دعاوى التكيف:**

دعوى Leghari v Republic of Pakistan تم رفع هذه الدعوى ضد السلطات الحكومية في باكستان من قبل مزارع محلي لفشلها في اتخاذ تدابير تكيف كافية، مما أدي إلى الإضرار بسبل عيشه.

قضت المحكمة في تلك الدعوى بأن باكستان انتهكت حقوق المواطنين في الحياة والكرامة والممتلكات وأمرت الحكومة باتخاذ تدابير لتقليل آثار تغير أنماط الطقس، بما في ذلك تقديم قائمة بإجراءات التكيف مع المناخ وإنشاء "لجنة تغير المناخ"(١).

وفي فرنسا أيضا رفعت حديثا دعوى خاصة بطلب توجيه الأمر إلى الدولة باتخاذ تدابير فورية للتكيف مع تغير المناخ في فرنسا أخذا في الاعتبار عدم وجود أي وثيقة ذات صلة ونافذة في الوقت الحالي (٢).

٥ ــ المنازعات الخاصة بإلغاء قرارات السلطات العامة تتضمن منح تراخيص بإقامة منشآت أو مشروعات تنموية ملوثة تسهم في تفاقم ظاهرة تغير المناخ والهدف من هذه المنازعات وقائي أي تستهدف الحد من عواقب تغير المناخ (٣).

يتعلق هذا النوع من التقاضي المناخي بالطعن على القرارات الإدارية التي تتشكل في صورة الموافقة أو منح الإذن لمشروع من الممكن أن يؤثر على تغير المناخ (٤)، حيث أنه من المعلوم أن أكبر سبب لتغير المناخ هو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المفرطة الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري (النفط والفحم والغاز).

ونتيجة لذلك فإن الأنواع التالية من المشروعات التي ينتج عنها انبعاثات الكربون تساهم بشكل كبير في تغير المناخ وتكون محلا لهذا النوع من التقاضي المناخي (٥):

---

(1)Leghari v. Federation of Pakistan climatecasechart.com/non-us-case/ashgar-leghari-v-federation-of-pakistan/ last accessed 14 March 2024. & Marco Grasso, Sondre Batstrand, Fossil fuel divestment and climate litigation: law, legitimacy and tactics, Journal of Environmental Law, vol.30(3), 2018, p.449.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٤٩

(٣) المرجع نفسه الموضع نفسه.

(4)CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND، op.cit., pp. 3-5.

(5)Legal Action to Challenge Carbon-Emitting Projects https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/legal-action-to-challenge-carbon-emitting-projects/ last accessed 14 March 2024.

(١) دعاوى الوقود الأحفوري.

(٢) إنتاج الطاقة.

(٣) سياسات أو قرارات النقل.

(٤) القرارات التي تؤثر على المياه أو البيئات المائية.

(٥) القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي والغابات.

(٦) المشروعات المتعلقة بالنقل، مثل بناء أو توسعات المطارات والطرق والموانئ.

(٧) مشروعات أو سياسات البنية التحتية الأخرى.

(٨) التكسير تكسير المواد من أجل الطاقة"

(٩) خطوط أنابيب النفط والغاز.

ومن تطبيقات هذا النوع من المنازعات الدعوى التي رفعتها عدة جمعيات في الترويج أمام محكمة مقاطعة أسلو Oslo ضد الدولة بطلب إلغاء قرار منح تراخيص إنتاج البترول لثلاث عشرة مشروع في بحر Barents؛ بسبب التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه التراخيص على نظام المناخ. غير أن المحكمة رفضت الدعوى (١).

ومن أشهر التطبيقات أيضا المنازعة التي رفعها عدد من الأفراد والمنظمات غير الحكومية في النمسا بطلب إلغاء ترخيص تشييد ممر ثالث للهبوط بمطار العاصمة فيينا؛ لأن هذا الترخيص يتعرض مع الالتزامات الوطنية والدولية للنمسا في مواجهة تغير المناخ، ويسهم في ارتفاع حرارة المناخ. وقد قضت المحكمة الإدارية الاتحادية النمساوية بإلغاء قرار الترخيص، غير أن حكمها قد ألغي في مرحلة الاستئناف (٢)

٦ –المنازعات التي ترفعها المشروعات الخاصة مصدرة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بقصد تخفيف التنظيم اللائحي الذي تراه مقيدًا لانبعاثات تلك الغازات.

تطبيق للتقاضي المناخي في مواجهة مشروعات انبعاثات الكربون: دعوي:

Earth Life Africa Johannesburg v. Minister of Environmental Affairs and Others. حيث تمثل الطعن الأساسي في هذه الدعوى في المراجعة البيئية لتطوير محطة الطاقة التي تعمل بالفحم (مشروع ثابا ميتسي) بسبب الفشل في مراعاة التأثيرات المتعلقة بتغير المناخ بشكل مناسب (٣).

---

(١) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٥٠

(٢) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

(3)Earth Life Africa Johannesburg v. Minister of Environmental Affairs and Others, 2016: climatecasechart.com/non-us-case/4463/. last accessed 14 March 2024.

وقد استشهدت المحكمة بالعديد من الأسباب، منها التزامات جنوب إفريقيا بموجب اتفاقية باريس، وأن تغير المناخ هو بالفعل أحد الاعتبارات ذات الصلة بالمراجعة البيئية لمشروع ثابا ميتسي، وأن المراجعة التي وافق عليها وزير الشؤون البيئية تجاهلت بالفعل التغير المناخي، لذلك اعتبرتها المحكمة باطلة من الناحية القانونية بعد قرار المحكمة العليا بجنوب أفريقيا، أعاد وزير شؤون البيئة النظر في طلب الترخيص الخاص بالمشروع في ضوء تقييم تأثير تغير المناخ، ووافق مرة أخرى على الترخيص البيئي للمحطة في ٣٠ يناير ٢٠١٨. وفي ٢٦ مارس ٢٠١٨ طعن EarthLife Africa وTrustees for the Time Being of Groundwork Trust في قرار الوزير، وطالبوا المحكمة بإلغاء القرار باعتباره غير قانوني " سيكون للمصنع انبعاثات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري وبالتالي سيتسبب في تغير المناخ، وأن فوائد توليد الطاقة للمشروع تفوق الأضرار "، لعدم مراعاة هذا القرار لتأثيرات تغير المناخ الخاصة بالموقع المرتبط بالمشروع. وفي ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، أصدرت المحكمة العليا بجنوب أفريقيا، حكما بإلغاء جميع التصاريح الحكومية لمحطة الطاقة التي تعمل بالفحم.

- **التقاضي المناخي ضد شركات الكربون الكبرى في العالم:** يشير التقاضي المناخي ضد شركات الكربون الكبرى في العالم (١)، إلى المطالبات القانونية التي يلجأ إليها الأفراد والهيئات والحكومات لمحاسبة شركات الوقود الأحفوري على دورها في المساهمة في تغير المناخ، فيمكن أن تتعلق الدعاوى في هذه الحالة بطلب التعويض من الشركات الكبرى للكربون عن طريق المساهمة المالية في تكلفة الاستجابة لتأثيرات المناخ، أو التعويض عن الأضرار، أو استصدار أحكام أو قرارات تقيد أفعالها وأنشطتها لمراعاة تأثيرات التغير المناخي.

حيث يهدف التقاضي المناخي ضد شركات الكربون الكبرى بالعالم إلى إعادة تشكيل التفكير حول إنتاج الطاقة والنظر في عواقب الاحتباس الحراري، فيدعو هذا النوع من التقاضي إلى التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، ويلفت الانتباه إلى ضعف المجتمعات الساحلية والبنية التحتية في مواجهة الطقس المتطرف وارتفاع مستويات سطح البحر، كما يلقي الضوء على تغير المناخ باعتباره خطرا قانونيا وماليا (٢).

---

(1)World's largest carbon producers face landmark human rights case: https://www.theguardian.com/environment/2016/jul/27/worlds-largest-carbon-producers-face-landmark-human-rights-case./. last accessed 14 March 2024.

(2)Joana Setzer, Climate litigation against "Carbon Majors": economic impacts, https://www.openglobalrights.org/climate-litigation-against-carbon-majors-economic-impacts/ last accessed 14 March 2024.

وقد أصدرت اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان تقريرا تاريخيا في ٦ مايو ٢٠٢٢ حول تحقيقها في دور ٤٧ من أكبر منتجي الوقود الأحفوري والإسمنت المملوكين للمستثمرين في العالم فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ، ويتعلق التقرير بالالتماس الذي قدمته المنظمات غير الحكومية في الفلبين عام ٢٠١٥، يطلب فيه أن تحقق اللجنة في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان نتيجة لتغير المناخ، وما إذا كانت شركات الكربون الكبرى قد انتهكت مسؤولياتها في احترام حقوق الإنسان، وذلك نتيجة لمساهمتها في تغير المناخ.

وقد خلصت لجنة حقوق الإنسان بعد انتهاء تحقيقها إلى أن شركات الطاقة قد انتهكت حقوق الإنسان فيما يتعلق بمساهمتها في تغير المناخ، وقد شملت نتائج تقرير اللجنة ما يلي:

ـ كان لدى شركات الكربون الكبرى وعي مسبق ومبكر أو إشعار أو معرفة بالتأثيرات الضارة لمنتجاتها على البيئة ونظام المناخ.

ـ شركات الكربون الرئيسية تشارك في التعتيم المتعمد على علوم المناخ وتشن حملات ضدها.

ـ قد تكون جميع الأعمال التي تقوم بها الشركات للتعتيم على علم المناخ وتأخير الاعتماد عليها أو تعطيلها أو إعاقتها أساسا للمسؤولية.

ـ قد تكون هذه الشركات مسئولة من قبل مساهميها عن الاستثمارات المستمرة في التنقيب عن النفط لأغراض المضاربة.

ـ تتحمل شركات الكربون الكبرى مسؤولية الاضطلاع بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان والتعويض عن الاخلال بها.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير غير ملزم (١)، ولكن يمكن أن يتذرع به المدعون في التقاضي المناخي، خاصة في الفلبين (٢). حيث ينعش قرار هذه اللجنة الآمال في تحميل منتجي الوقود

---

(1)Maria Antonia, The Role of Human Rights Institutions In Tackling Climate Change: A Case Study of the Philippines, https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2022/10/05/guest-commentary-the-role-of-human-rights-institutions-in-tackling-climate-change-a-case-study-of-the-philippines last accessed 14 March 2024.

(2)Seth Kerschner, Clare Connellan, Suzanne Knijnenburg, Philippines Climate Change Report: Implications for Carbon Majors, 2023 https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/philippines-climate-change-report-implications-carbon-majors. last accessed 14 March 2024.

الأحفوري مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم الدولية والمحلية، بينما يثير أيضا حوارًا عالميا حول هذه القضية (١).

٧ـ المنازعات الخاصة باستقبال السلطات العامة لأفراد أو عائلات أجنبية يطالبون فيها بمنحهم حق اللجوء، أو تأشيرة للدخول لأسباب مناخية.

غير أن هذا النوع من الدعاوى الذي يتناوله بعض الكتاب لا يعتبر من تطبيقات الدعاوى المناخية؛ نظرا لأن تغير المناخ ليس موضوعه المباشر.

ويطلق على طالبي اللجوء في هذه الحالة اللاجئون المناخيون وحتى الآن تستبعد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين المهاجرين النازحين فقط لأسباب مناخية أو بيئية من نطاق تطبيقها (٢).

٨ـ المنازعات الخاصة برسم السياسة المتعلقة بتحديد أهداف التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ومن أشهر التطبيقات الدعوى التي رفعتها المدعية Sarah Thomson نيوزلندا في العام ٢٠١٥. غير أن المحكمة العليا رفضت الدعوى في حكمها في ١١ من فبراير ٢٠١٧، وقررت أن الوزير المختص لم يرتكب خطأ يتطلب إعادة النظر فيه بتحديد أهداف تخفيف الغازات في العام ٢٠٣٠، وأنه إذا كان على الوزير إعادة النظر في أهداف التخفيف في العام ٢٠٥٠ في ضوء المنشورات الأخيرة للمجموعة الدولية لخبراء تغير المناخ، إلا أن قرار الإبقاء على الهدف الحالي لا يكون بالضرورة غير مشروع (٣).

غير أنه من اللافت أن المحكمة في نفس الوقت قد أعلنت أن الحكومة يجب أن تأخذ في الاعتبار المعارف العلمية الجديدة؛ لإعادة النظر في الأهداف الحالية في ضوء تقارير اللجنة الدولية للخبراء. وأخيرًا أشارت المحكمة أيضا إلى أن المحاكم الوطنية لها دور تؤديه في اتخاذ القرارات الحكومية في محال سياسات تغير المناخ (٤).

٩ـ المنازعات الخاصة بالمسئولية المدنية للسلطات العامة والمشروعات الخاصة؛ للتعويض عن الأضرار الناجمة جراء قرارات السلطات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم ظاهرة تغير المناخ أو لأنها لا تتضمن التدابير اللازمة للتكيف مع هذه الظاهرة.

---

(1)Irene Sacchetti, Climate Justice Through Human Rights: The Carbon Majors Inquiry, 2022: https://www.rifs-potsdam.de/en/blog/2022/06/climate-justice-through-human-rights-carbon-majors-inquiry last accessed 14 March 2024.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٥١

(٣) المرجع نفسة، الموضع نفسة.

(٤) المرجع نفسة، الموضع نفسة.

وقد توجه هذه المنازعات إلى المشروعات الخاصة؛ بسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الصادرة منها. وهذه المشروعات قد تكون مصانع السيارات أو شركات الكهرباء، أو شركات البترول أو الغاز ومن تطبيقات هذا النوع من المنازعات الدعوى التي رفعها بعض الأفراد ضد شركة السيارات General (١).

كما يشمل هذا النوع من التقاضي ضد المؤسسات التي تمول شركات الكربون الكبرى أو المشروعات كثيفة الكربون، مثل المساهمين والبنوك والصناديق وغيرها (٢).

ويمكن أن يشمل هذا النوع من التقاضي المناخي أيضا إجراءات قانونية يرفعها المساهمون والمستثمرون ضد شركات الكربون الكبرى بسبب مشاركتها المستمرة في نشاط كثيف الكربون أو بسبب افتقارها إلى الشفافية بشأن سياساتهم المناخية (٣).

تطبيق قضائي للتقاضي المناخي ضد التمويلات المالية والاستثمار:

قامت Client earth المساهم في شركة Enea SA البولندية، برفع دعوى قضائية ضد تلك الشركة(٤)، بهدف إلغاء قرار الشركة بالموافقة على بناء محطة stroka لتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم بتكلفة ١٢ مليار يورو، وذلك على اعتبار أن القرار الصادر بالموافقة على بناء محطة الطاقة يضر بالمصالح الاقتصادية للشركة نتيجة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكربون، وزيادة المنافسة مع مصادر الطاقة المتجددة الأرخص، وفي الاول من أغسطس ٢٠١٩، خلصت المحكمة إلى أن قرار الشركة الذي يصرح ببناء محطة الطاقة غير صالح قانونا.

---

(١) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٥١

(2).Matthew Rimmer, Divest New York: The city of New York, C40, fossil fuel divestment, and climate litigation, Journal of The NEWCASTLE LAW REVIEW, vol.14, 2019, pp.55 .

(3)Taking companies to court over climate change: who is being targeted? 2022: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/news/taking-companies-to-court-over-climate-change-who-is-being-targeted/ last accessed 14 March 2024.

(4)ClientEarth v Enea, 2019, climatecasechart.com/non-us-case/clientearth-v-enea/ last accessed 14 March 2024.

أحد الأمثلة الأخرى هي حالة شركة ExxonMobil(١)، التي تواجه دعاوى قضائية من مستثمرين يزعمون أن الشركة قد ضللتهم بشأن مخاطر تغير المناخ، حيث أن شركة ExxonMobil كانت على علم بمخاطر تغير المناخ لعقود، لكنها لم تكشف عنها للمساهمين والمستثمرين، مما أدى إلى خسائر مالية.

وهناك مثال اخر لتلك المنازعات مثل تلك التي رفعها مواطن بيرو SL Liya الذي يقع منزله تحت مستوى إحدى البحيرات ويدعي أن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من المحطات الكهربائية التي تقوم بتشغيلها الشركة الألمانية المدعى عليها RWE تسببت وماتزال تسبب ارتفاع حرارة المناخ ومن ثم الذوبان السريع للجليد الأمر الذي يهدد سلامة ملكيته، ويطلب من القضاء الألماني إدانة الشركة بتحمل التكاليف المتعلقة بالتدابير الوقائية لحماية ملكيته بما يتناسب مع مساهمة الشركة في تغير المناخ التي تقدر بنسبة ٤٧، % وفقا لتقرير R. Heede، عن الكربون في العام ٢٠١٤. غير أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول الدعوى؛ بسبب عدم توافر علاقة السببية بيت نشاط الشركة والأضرار التي تحملها المدعي، غير أن محكمة الاستئناف قضت على العكس بقبولها.

١٠ـ أنواع أخرى للتقاضي المناخي:

فيما يلي بعض الأمثلة على مجالات أخرى من القانون يمكن استخدامها في التقاضي المناخي: القانون الجنائي (٢): عندما تقدم الشركات أو المسؤولون العموميون معلومات خاطئة عن تغير المناخ، فقد يتعرضون للمسؤولية الجنائية عن الاحتيال، كما أن التغير في درجات الحرارة قد يزيد من معدلات الجريمة وفقا لبعض دراسات علم الإجرام.

---

(1)https://www.climateliabilitynews.org/exxon-mobil-climate-change-lawsuits last accessed 14 March 2024..

(2)Criminal Law and Climate Change: https://climatehughes.org/law-and-climate-atlas/criminal-law-and-climate-change/ last accessed 14 March 2024. & Yadav, Dr Vikrant, Corporate Criminal Liability: A Comparative Analysis of Judicial Trend. (July 20, 2020). International Journal of Applied Research; Vol. 1 Issue 10; Oct. 2015 Pp. 756-760, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3656081 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3656081.

مسؤولية شركات التأمين (١): لشركات التأمين تأثير كبير على كيفية عمل الصناعة والتجارة، فإذا استمرت شركات التأمين في تغطية تأمين الصناعات كثيفة الكربون، فقد يكون من الممكن للأشخاص المتضررين من تشغيل أنشطة الشركة رفع دعوى مباشرة ضد شركات التأمين الخاصة بها (٢).

قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار (٣): على الرغم من أن تكلفة الطاقة المتجددة آخذة في الانخفاض، إلا أن الشركات والاقتصادات كثيفة الكربون تتمتع بميزة انخفاض الأسعار مقارنة بالشركات منخفضة الكربون، قد يصلح هذه الأمر للاحتجاج أمام القضاء بأن هذا ينتهك المنافسة الوطنية أو الإقليمية أو قوانين مكافحة الاحتكار.

---

(1)Two Degrees Off: The Implications of Climate Change for Insurers: https://kpmg.com/mt/en/home/insights/2022/06/two-degrees-off-the-implications-of-climate-change-for-insurers.html last accessed 14 March 2024.

&Ward, Robert E. T., Herweijer, Celine, Ranger, Nicola and Muir-Wood, Robert (2008) The role of insurers in promoting adaptation to the impacts of climate change. Geneva Papers on Risk and Insurance: Issues and Practice, 33 (1). pp. 133-134...

(2)https://www.climateliabilitynews.org/exxon-mobil-climate-change-lawsuits/Climate change and sustainability disputes: Insurance sector perspectives:

https://www.nortonrosefulbright.com/en-.

us/knowledge/publications/53feff57/climate-change-and-sustainability-disputes-insurance-perspective last accessed 14 March 2024.

&Climate change – litigation and liability risks for companies, D&Os and insurers on the rise: https://www.inhouselawyer.co.uk/legal-briefing/climate-change-litigation-and-liability-risks-for-companies-dos-and-insurers-on-the-rise/ last accessed 14 March 2024.

(3)https://one.oecd.org/document/DAF/COMP/WD(2020)94/en/pdf

& When Climate Collaboration Is Treated as an Antitrust Violation by Matteo Gasparini, Knut Haanaes, and Peter Tufano October 17, 2022: https://hbr.org/2022/10/when-climate-collaboration-is-treated-as-an-antitrust-violation / last accessed 14 March 2024.

١١ـ أنواع أخرى للمطالبات المناخية:

هناك وسائل أخرى متعلقة بالمطالبات المناخية، لكنها لا ترقى لوصفها بشكل دقيق بالتقاضي المناخي، فغالبا ما تكون هذه الوسائل في هيئة شكاوى إلى "هيئات غير قضائية" يمكنها الاستماع إلى تلك الشكاوى ضد الحكومات أو الشركات.

من أمثلة هذه الوسائل (١): الشكاوى إلى نقاط الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضد الشركات؛ شكاوى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضد الحكومات أو الشركات؛ رفع التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان الدولية لتقييم العمل المناخي الحكومي.

وأخيرًا قد تأخذ دعاوى المناخ مضمونا محددًا ومتميزا عن كل ما سبق، وهو طلب توجيه الأمر إلى المشروع الخاص المعني بضرورة احترام التزاماته المنصوص عليها في القانون الخاص بواجب اليقظة للشركات الأم والمشروعات مصدرة الأمر في فرنسا، وهو القانون رقم ٣٩٩ في ٢٧ من مارس ٢٠١٧. وهذا هو موضوع القضية التي رفعتها عدة جمعيات وأشخاص إقليمية في فرنسا في ٢٨ من يناير ٢٠٢٠ على شركة توتال Total أمام القاضي المدني (٢).

الفرع الثاني

أنواع التقاضي المناخي بالنظر إلى شخص المدعي عليه:

بناءً على الشخص المدعى عليه في دعاوى المناخ، يمكن التمييز بين التقاضي المناخي الرأسي والأفقي (٣):

١ـ التقاضي المناخي الرأسي:

تتعلق الإجراءات المناخية الرأسية بالعلاقة بين الأفراد والدولة وتعالج مسألة سياسة المناخ ومدى كفاية الإجراءات التي تتخذها حكومة الدولة لمواجهة تغير المناخ (٤).

---

(1)https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/are-there-alternatives-to-going-to-national-courts/ last accessed 14 March 2024.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف: دعـاوي المنـاخ، مرجع سابق، ص ٥١

(3)Marc-Philippe Weller & Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, op.cit., p.2.

(4)Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham. p.355. https://doi.org/10.1007/978-3-031-13264-3_8

https://www.mhc.ie/uploads/MASTER_SLIDES_Climate_Risk_Litigation_PDF.pdf last accessed 14 March 2024.

حيث ينتمي التقاضي المناخي الرأسي بشكل عام إلى مجال القانون العام، أي أن الدعاوى المناخية في مثل هذا النوع يتم مناقشتها أمام المحاكم الإدارية والدستورية للدول، أو أمام لجان حقوق الإنسان والمحاكم الدولية.

ويعتمد معيار الرقابة القضائية في التقاضي المناخي الرأسي على بحث التزامات حكومات الدول بحماية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان بصفة عامة، سواء تشكلت هذه الالتزامات والحقوق بموجب قوانين محلية، أو بموجب أحكام القانون الدولي والانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ويعد المثال الأبرز للتقاضي المناخي الرأسي الناجح هو قضية Urgenda، حيث كان حكم المحكمة في هذه الدعوى بمثابة المرة الأولى التي أمرت فيها محكمة الحكومة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل شامل، حيث أمرت المحكمة الحكومة الهولندية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلاد بنسبة ٢٥٪ –مقارنة بمستويات انبعاثات الغاز الحراري بعام ١٩٩٠ –وذلك قبل حلول نهاية عام ٢٠٢٠ (١).

٢ـ التقاضي المناخي الأفقي:

تركز الإجراءات المناخية الأفقية التي يتخذها الأفراد ضد الشركات على مسألة المسؤولية التي تتحملها الجهات أو الكيانات الخاصة نتيجة لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يترتب عليه من عواقب بشأن تغير المناخ، ويتم رفع الدعاوى التي تنتمي إلى التقاضي المناخي الأفقي بشكل عام أمام المحاكم المدنية ويتم الاستناد فيها عادة إلى أحكام القانون الخاص والمسؤولية التقصيرية وحماية الجسم أو الصحة أو الممتلكات (٢).

– من أمثلة التقاضي المناخي الأفقي:

دعوى Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell plc

تم الاستناد في هذه الدعوى المرفوعة ضد شركة شل إلى أهداف اتفاقية باريس والأدلة العلمية فيما يتعلق بمخاطر تغير المناخ، وأنه يقع على شركة شل واجب العناية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

حيث بني المدعون في قضية شيل حججهم بخصوص واجب الرعاية على المادة ٦: ١٦٢ من القانون المدني الهولندي، بالإضافة إلى ما ورد في المادتين من الاتفاقية الأوروبية

---

(1)1)https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL:HR:2019:2007 and Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/. last accessed 14 March 2024.

(2)Roda Verheyen & Johannes Franke, Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability, op.cit., p.356.

لحقوق الإنسان (ECHR) التي تضمن الحق في الحياة " المادة ٢ " والحق في الحياة الخاصة والحياة الأسرية والمنزل والمراسلات (المادة). وفي مايو،٢٠٢١، أمرت المحكمة شركة Royal Dutch Shell بخفض انبعاثات الكربون العالمية من بنسبة ٤٥% بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك من المستويات التي حققتها عام ٢٠١٩، ويعتبر هذا أول نجاح كبير للتقاضي المناخي ضد شركة كبرى (١).

ونظرا لتعدد أنواع التقاضي المناخي كما أسلفنا البيان، ودخولها في نطاق العديد من التخصصات القانونية، وبالتالي اختلاف الولاية القضائية واختصاص المحاكم سواء كانت محلية أو دولية، سوف نسلط الضوء في هذا البحث على التقاضي المناخي المرتكز على حقوق الإنسان ومساءلة الحكومات عن التزاماتها المناخية، نظرا لتعلق هذا النوع من التقاضي المناخي بالقانون العام من ناحية، ولأن غالبية الدعاوى القضائية بشأن تغير المناخ عالميا قد استندت إلى حق أو التزام واحد أو أكثر من هذه الحقوق أو الالتزامات من ناحية أخرى

(1)Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell plc. climatecasechart.com/non-us-case/milieudefensie-et-al-v-royal-dutch-shell-plc/ last accessed 14 March 2024.

المبحث الثالث

الالتزامات الحكومية محل التقاضي

المطلب الاول

الالتزامات الحكومية المستمدة

من الدساتير والمواثيق الدولية

هناك العديد من الالتزامات الحكومية التي تفرضها الدساتير وتنص عليها المواثيق الدولية فيما يتعلق بالمناخ، وتنقسم هذه الالتزامات إلى التزامات موضوعية وإجرائية، حيث تتطلب الالتزامات الموضوعية من الدول اتخاذ تدابير إيجابية وسلبية منها اعتماد تدابير مناسبة للتصدي لتغير المناخ، وسن وإنفاذ التشريعات للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، وتوفير الإنصاف لمن يتأثرون بتغير المناخ، والامتناع عن السماح بالأنشطة التي تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان، وتسهيل المشاركة العامة في اتخاذ القرار المناخي.

أما الالتزامات الإجرائية فهي تتطلب من الدول تقييم آثار تغير المناخ والتدابير لمعالجته، وإعلان هذه المعلومات، وحماية الأفراد والجماعات من الانتهاكات بواسطة الغير، ويشمل ذلك اتخاذ خطوات لمنع مثل هذه الانتهاكات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها من خلال صنع سياسات وتشريعات وأنظمة وأحكام قضائية فعالة (١).

الفرع الاول

الالتزامات الموضوعية

أولا–الالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:

أن التقاضي المناخي الذي يستهدف التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه يتعلق بالدعاوى القضائية المرفوعة ضد حكومات الدول التي ساهمت بشكل كبير في تغير المناخ نظرا لفشلها في اتخاذ الإجراءات الكافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي اتخاذ تدابير التخفيف).

وبالتالي فالالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ هو التزام الحكومات باتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتقليل الانبعاثات أو دعم البدائل غير المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري مثل الطاقة المتجددة، حيث أصبح من الواضح أن تغير المناخ يشكل تهديدا كبيرا يوما تلو الأخر لحقوق الإنسان، بما ذلك الحق في الحياة، والصحة والغذاء والماء، والبيئة الآمنة.

---

(1)Savaresi, A., & Setzer, J. (2022). Rights-based litigation in the climate emergency: mapping the landscape and new knowledge frontiers. Journal of Human Rights and the Environment, vol.13(1), p.20.

لذلك، فهناك اعتراف متزايد بأنه يقع على الدول التزام بالمشاركة في التخفيف من آثار تغير المناخ كوسيلة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، يتعلق الالتزام بالتكيف مع المناخ بتقليل أو تجنب تأثيرات تغير المناخ وذلك من خلال إجبار الحكومات على اتخاذ تدابير تكيف لحماية المجتمعات من تأثيرات تغير المناخ التي تحدث بالفعل (الحالة) أو ستحدث في المستقبل (المستقبلية)، مثل بناء دفاعات ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود، واختيار أنواع الأشجار في الغابات بحيث تكون أقل عرضة للعواصف والحرائق، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الجفاف (١).

إن التزام الدول بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه ينبع من الحق الدستوري المتمثل في المساواة بين الأجيال وحق الأجيال القادمة في مناخ صحي مستدام، وأن الأجيال الحالية تتحمل مسؤولية ضمان تمتع الأجيال القادمة بحقوق الإنسان الخاصة بهم. كما يرتبط الالتزام بالتخفيف بالمبدأ الوقائي، الذي يتطلب من الدول اتخاذ تدابير وقائية في مواجهة المخاطر غير المؤكدة أو المحتملة على صحة الإنسان والمناخ بصفة عامة، أما الالتزام بالتكيف فهو يستهدف التعامل مع الأضرار الحالية تجنبا لمزيد من الأضرار المستقبلية.

يمكن أن ينبع الأساس القانوني لالتزام الدول بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه أيضا من القانون البيئي الدولي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كونها الاتفاقية الرئيسية التي تهتم بقضايا المناخ حيث تقر هذه الاتفاقية بالحاجة إلى حماية النظام المناخي للأجيال الحالية والمقبلة، وتسترشد هذه الاتفاقية بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة أو المتفاوتة الذي يعترف بأن البلدان المتقدمة قد ساهمت تاريخيا بأكبر قدر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية أكبر في معالجة تغير المناخ من البلدان النامية، حيث أن الأخيرة لديها قدرة وموارد أقل للتصدي لتغير المناخ، وبالتالي فهي تحتاج إلى دعم من البلدان المتقدمة(٢).

---

(1) Brunnee, J., & Toope, S. J. (2018). Climate change litigation. Op.cit., pp.6-7.

(1) United Nations Framework Convention on Climate Change. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change.

https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

& United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development.

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf .last accessed 18April

ينعكس مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة في العديد من معاهدات حقوق الإنسان(١)، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يقر بالحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء والصحة، والذي يمكن أن يهدده تغير المناخ. لذلك، يقع على عاتق الدول التزام باتخاذ تدابير للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه لحماية هذه الحقوق.

ويمكن أن يؤدي الفشل في الوفاء بالتزام التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلى عواقب وخيمة على حقوق الإنسان، لا سيما الأفراد في المجتمعات الضعيفة، بالإضافة إلى تفاقم الأضرار، ويمكن أن يؤدي إلى آثار لا رجعة فيها تهدد بقاء مدن أو دول بأكملها. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى نزوح ملايين الأشخاص، لا سيما في الدول الجزرية المنخفضة والمناطق الساحلية (٢).

علاوة على ذلك، فإن الفشل في الوفاء بالتزام التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية واجتماعية، حيث ستكون تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ أكبر مما لو كان قد تم هذه التدابير، وعلى سبيل المثال فالاستثمار في الطاقة المتجددة وغيرها من التقنيات منخفضة الكربون يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويحفز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. يمكن أن تؤدي تدابير التكيف أيضا إلى مجتمعات أكثر مرونة وأكثر استعدادا للتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى المتعلقة بالمناخ (٣).

2024.

(1) United Nations. (1966). International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.

https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx last accessed 18April2024..

(2) Savaresi, A. (2018). Human rights and the environment: In search of a new relationship. Cambridge University Press. p. 167..

(3)Falkner, R. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. International Affairs, 92(5), p.1107.

& Position Paper on «Climate Change and the Human Rights to Water and Sanitation»https://www.hydrology.nl/mainnews/1-latest-news/209-position-paper-on-climate-change-and-the-human-rights-to-water-and-sanitation.html last accessed 18April2024

لذلك، تلعب الدول دورا حاسما وقويا في تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، حيث يقع على عاتقها المسؤولية الأساسية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد من الزيادة في درجات الحرارة العالمية أي الالتزام بالتخفيف(١)، ويمكن للدول القيام بذلك من خلال تنفيذ السياسات والتدابير للحد من الانبعاثات من مختلف القطاعات، مثل قطاع الطاقة والنقل والصناعة، يمكن للدولة أيضا تعزيز تطوير ونشر مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون.

بجانب الدولة يمكن للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، دعم جهود التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية للدول، على سبيل المثال، يوفر صندوق المناخ الأخضر، الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التمويل لمشاريع التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية (٢).

قطاع الخاص أيضا دور يلعبه في تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ، حيث يمكن للشركات تقليل انبعاثاتها من خلال اعتماد ممارسات أكثر استدامة، مثل تدابير كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تقنيات منخفضة الكربون ودعم تطوير سلاسل التوريد المستدامة (٣).

يمكن للمجتمع المدني كذلك أن يلعب دورا حاسما في تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ، حيث يستطيع نشطاء البيئة رفع مستوى الوعي حول إلحاح أزمة المناخ ودفع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير (٤)، ويمكنهم أيضا المشاركة

---

(1)International Renewable Energy Agency. (2019). Global energy transformation: A roadmap to 2050.
https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2018/Apr/IRENA_GER_2018_report.pdf.

(2)Green Climate Fund. (2020). Results Report 2019.
https://www.greenclimate.fund/documents/20182/809734/GCF_results_report_2019.pdf/58d103a8-54a9-9ac1-3a1f-052d2f7d6b3b last accessed 18April2024.

(3)Kolk, A., Levy, D. L., & Pinkse, J. (2008). Corporate responses in an emerging climate regime: The institutionalization and commensuration of carbon disclosure. European Accounting Review, 17(4), p.719. .

(4)Taking governments to court over climate change:

في التقاضي المناخي لمساءلة الحكومات والشركات عن فشلها في الوفاء بالتزاماتها للتخفيف من تغير المناخ (١).

ثانيا –الالتزام بالمبدأ الوقائي أو المبدأ التحوطي:

المبدأ الوقائي precautionary principle هو مفهوم يؤكد على الحذر والوقاية عند اتخاذ القرار، وذلك عندما يكون الدليل العلمي غير مؤكد أو غامض أو غير كامل حيث يشير المبدأ الوقائي إلى أنه في حالة وجود احتمالية أن يتسبب الإجراء أو السياسة التي تتبعها الحكومة في إلحاق الضرر بالجمهور أو بالبيئة، وفي حالة عدم وجود إجماع علمي يؤيد هذا الاجراء أو هذه السياسة، فإن عبء الإثبات يقع في هذه الحالة على عاتق أولئك الذين يدافعون عن الإجراءات أو السياسات لإظهار أنها ليست ضارة (٢).

بمعني أخر، يعتبر المبدأ الوقائي بمثابة نهج لصنع القرار، وهو مفيد لمعالجة المواقف التي يوجد فيها عدم يقين علمي بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة بنشاط ما أو منتج معين، حيث يعتمد المبدأ الوقائي على فكرة أنه عندما يكون هناك عدم يقين، فمن الأفضل أن نخطئ في جانب الحذر وأن تتخذ إجراءات وقائية لتجنب الضرر (٣).

يتم تطبيق هذا المبدأ عادة في الحالات التي تكون فيها المخاطر المحتملة ذات أثر خطيرة أو لا يمكن الرجوع فيه لجسامته وفداحته. في هذه الحالات، قد يختار صانعو القرار اتخاذ تدابير وقائية، حتى لو لم يكن هناك دليل علمي قاطع على حدوث الضرر (٤). تم دمج المبدأ الوقائي في العديد من السياسات واللوائح الوطنية والدولية المتعلقة بالصحة والسلامة

---

https://blogs.worldbank.org/governance/taking-governments-court-over-climate-change last accessed 18April2024.

(1)Bulkeley, H. (2010). Cities and the governing of climate change. Annual Review of Environment and Resources, 35, p.229.

(2)Raffensperger, C., & Tickner, J. (1999). The precautionary principle and environmental policy. Environment: Science and Policy for Sustainable Development, vol.41(5), p.6..

(3)O'Riordan, T. (2004). The precautionary principle in contemporary environmental policy and politics. In J. Petts (Ed.), Handbook of Environmental Impact Assessment, Blackwell Publishing., Vol. 1. p. 97

(4)Kriebel, D., Tickner, J., Epstein, P., Lemons, J., Levins, R., Loechler, E. L., Quinn, M., Rudel, R., Schettler, T., & Stoto, M. (2001). The precautionary principle in environmental science. Environmental Health Perspectives, 109(9), p.871.

وحماية البيئة (١)، على سبيل المثال، يعد المبدأ سمة رئيسية لنهج الاتحاد الأوروبي لتقييم المخاطر وإدارتها، وقد تم دمجه في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

يرتبط المبدأ الوقائي في سياق تغير المناخ بفكرة أن يتخذ صانعو القرار إجراءات وقائية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حتى في مواجهة عدم اليقين العلمي بشأن المخاطر والآثار الدقيقة لتغير المناخ، ويشمل ذلك تنفيذ السياسات واللوائح للحد من الانبعاثات والاستثمار في الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة، ودعم البحث والتطوير في مجال التقنيات الجديدة (٢).

وقد تم تطبيق المبدأ الوقائي بشكل كبير سياسات الصحة العامة، مثل اللوائح المتعلقة بالمواد السامة والكائنات المعدلة وراثيا، وتم تطبيقه أيضا في السياسات البيئية ومواجهة تغير المناخ حيث استندت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٢ وصدقت عليها جميع دول العالم تقريبا، إلى المبدأ الوقائي، حيث تدعو الاتفاقية الدول إلى اتخاذ إجراءات لمنع التدخل البشري الخطير في نظام المناخ، واتخاذ تدابير للتكيف مع الآثار المحتملة لتغير المناخ (٣) . كذلك فإن اتفاقية باريس، التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ، تتبنى المبدأ الوقائي من خلال دعوتها للدول بإبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية (٤).

---

(1)European Environment Agency. (2001). Late lessons from early warnings: The precautionary principle 1896–2000. Environmental issue report No. 22. Copenhagen, Denmark: European Environment Agency.

&World Health Organization. (2004). The precautionary principle. In Global environmental health: Issues and actions (pp. 50–55). Geneva, Switzerland: World Health Organization.

&United Nations Environment Programme. (1998). The precautionary principle. Environmental Law and Policy Series No. 38. Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme. last accessed 18April2024.

(2)O'Riordan, T. (2004). The precautionary principle in contemporary environmental policy and politics. Op.cit., p.105.

(3)UNFCCC. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change. Retrieved from https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf.

(4)UNFCCC. (2015). Paris Agreement. Retrieved from

ومع ذلك، فهناك جانب فقهي ينتقد المبدأ الوقائي تأسيسا على أنه يمكن أن يكون مقيدا بشكل مفرط للعمل الحكومي والإداري وغيره من الأعمال، مما يعوق الابتكار والنمو الاقتصادي، ويمكن تفسيره بطرق مفرطة في الاحتراز والتحوط، لا توازن بشكل صحيح بين المخاطر والفوائد(١).

وتفاديا للنقد الموجه للمبدأ الوقائي، ذهب جانب من الفقه إلى اعتناق مبدأ ما بعد التحذير post-cautionary principle، حيث يدعو هذا المبدأ إلى اتباع نهج أكثر استباقية لإدارة المخاطر، يركز على الحد من الانبعاثات ويتعامل بمرونة في مواجهة آثار تغير المناخ(٢).

ثالثا-واجب العناية أو الرعاية اللازمة:

يشير واجب الرعاية إلى الالتزام القانوني الذي يدين به الفرد أو الكيان للآخرين بتوخي العناية المعقولة اللازمة لمنع الضرر أو الإصابة. وفي سياق تغير المناخ، ينشأ واجب العناية من خلال إلزام الدول برعاية حقوق الإنسان الأساسية التي تتأثر بتغير المناخ حيث يقع على عاتق الدول واجب حماية هذه الحقوق من خلال اتخاذ تدابير معقولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ (٣).

يعد واجب الرعاية التزاما مرنا يمكن تكييفه مع الظروف الخاصة بكل حالة على حده، وقد تأخذ المحاكم في الاعتبار عوامل عديدة مثل مدى توقع الضرر، وحجمه واحتمالية حدوثه، وتكلفة وجدوى اتخاذ التدابير الوقائية لتفادي هذا الضرر، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للنشاط المعني بالإضافة إلى ذلك، قد يكون واجب الرعاية مستحقا لأطراف مختلفة، مثل الأجيال القادمة

---

https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement last accessed 18April2024.

(1)Sunstein, C. R. (2005). Precautionary principles as a basis for decision making. Economics and Philosophy, 21(1), p.5.

&Gardiner, S. M. (2006). A Core Precautionary Principle. Journal of Political Philosophy, 14(1), p.33.

(2)Heinzerling, L. (2008). Climate change, human health, and the post-cautionary principle. Georgetown Law Journal, 96, pp.470-472.

(3)Burger, M., & Gundlach, J. (2017). The Status of Climate Change Litigation: A Global Review. United Nations Environment Programme (UNEP). p.12.

أو المجتمعات الضعيفة التي تتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ (١). يترتب على كون واجب العناية التزاما مرنا وليس التزاما مطلقا، أنه قد تكون هناك مواقف لا يكون فيها من المعقول أو العملي اتخاذ تدابير وقائية، أو حيث يكون خطر الضرر بعيدا جدا بحيث لا يمكن توقعه (٢).

وبشكل عام، يعد واجب الرعاية مفهوما مهما في التقاضي بشأن المناخ، لأنه يوفر أساسا قانونيا لمساءلة الجهات الفاعلة عن دورها في المساهمة في تغير المناخ وآثاره، سواء تم الاستناد الى واجب الرعاية في القانون المحلي أو الدولي، حيث يتزايد استخدامه كأداة للنهوض بالعمل المناخي في جميع أنحاء العالم.

الفرع الثاني

الالتزامات الإجرائية

اولا –الالتزام بمشاركة المعلومات:

في سياق التقاضي المناخي، يقع على الدولة التزام بمشاركة المعلومات المتعلقة بأسباب وتأثيرات تغير المناخ، وهذا الالتزام يشمل تبادل المعلومات حول إجراءات الدولة وسياساتها المتعلقة بتغير المناخ، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتأثير تغير المناخ على البيئة والمجتمع.

يعد التزام الدول بمشاركة المعلومات في سياق تغير المناخ أمر هاما لتسهيل اتخاذ القرار المسؤول وضمان تقديم أدلة شاملة ومقنعة أمام المحكمة، يمكن أن يكون مصدر هذا الالتزام هو الحقوق الدستورية أو تشريعات حرية المعلومات أو بيانات الأثر البيئي، وعلى ذلك ينبغي على الدولة أن تتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات البيئية عن طريق جمع ونشر المعلومات وفي الوقت المناسب إلى هذه المعلومات بواسطة أي شخص عند الطلب (٣).

ينبع هذا الالتزام من الحق في الوصول إلى المعلومات، وهو حق أساسي يعترف به القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهو منصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق

---

(1)Osofsky, H. M. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. Harvard Environmental Law Review, 40(2), p.295..

(2)Lord, R., Goldberg, D., Rajamani, L., & Brunnée, J. (Eds.). (2012). Climate Change Liability: Transnational Law and Practice. Cambridge University Press. p.27..

(3)Model Statute for Proceedings Challenging Government Failure to Act on Climate Change An International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report February 2020, pp.24-27..

الإنسان، والتي تنص على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل ذلك حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة دون مراعاة الحدود"(١).

كذلك فإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ينص في المبدأ العاشر منها على أنه من الأفضل التعامل مع القضايا البيئية بمشاركة جميع المعنيين. وعلى المستوى الوطني، يجب أن يكون لكل فرد وصول مناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم، وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. ويجب على الدول تسهيل وتشجيع الوعي العام والمشاركة من خلال إتاحة المعلومات على نطاق واسع"(٢).

يسمح الوصول إلى المعلومات للمتقاضين ببناء قضاياهم ومساءلة الحكومات والشركات عن أعمالها. وعلى سبيل المثال، في قضية Urgenda التاريخية في هولندا، قضت المحكمة بأن على الحكومة واجب رعاية مواطنيها لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأمرت الحكومة بخفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، وقد اعتمدت المحكمة بشكل كبير على الأدلة العلمية والمعلومات التي قدمتها الحكومة في اصدار هذا الحكم (٣). ومع ذلك، في كثير من الحالات، كانت الحكومات والشركات مترددة في تبادل المعلومات حول عمالها وبيان مدى تأثيرها على البيئة، وقد أدى ذلك إلى عدد متزايد من الدعاوى القضائية التي تهدف إلى إجبار الحكومات والشركات على الكشف عن المعلومات.

ثانيا –الالتزام بتقييم الأثر البيئي:

يقع على عاتق الدول التزام قانوني بتقييم الأثر البيئي المحتمل للمشروعات المقترحة للتنفيذ، لا سيما تلك التي يحتمل أن يكون لها تأثيرات كبيرة على البيئة (٤)، ينبع هذا الالتزام

---

(1)Universal Declaration of Human Rights, United Nations, 1948. Available at: https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights.

(2)Principle 10 was adopted in 1992 as a part of the Rio Declaration: https://www.unep.org/civil-society-engagement/partnerships/principle-10 last accessed 18April2024.

(3)Urgenda Foundation v. The State of the Netherlands, District Court of The Hague, 2015. Available at: https://www.urgenda.nl/en/themas/climate-case/ last accessed 18April2024.

(4)Environmental impact assessment: https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/environmental-impact-assessment / last accessed 18April2024.

عادة من قوانين أو لوائح تقييم الأثر البيئي الوطنية والدولية، مثل قانون السياسة البيئية الوطنية الأمريكية (NEPA) وتوجيه الاتحاد الأوروبي لتقييم الأثر البيئي EIA (١)، والتي تتطلب من مؤيدي قرار بدء المشروع إجراء تقييم للآثار البيئية المحتملة لهذا المشروع، والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المتأثرة، وتحديد البدائل للمشروع المقترح والتي بموجبها يمكن أن يتم تجنب أو تقليل الآثار الضارة، وتتضمن عملية تقييم الأثر البيئي فترات إشعار وتعليقات عامة للتأكد من أن الأطراف المهتمة لديها فرصة لمراجعة وتقديم ملاحظات حول المشروع المقترح وتأثيراته المحتملة(٢).

وفي سياق التقاضي المناخي، فإن الالتزام بإجراء تقييم الأثر البيئي هو أمر ذو أهمية خاصة، نظرا لكون تغير المناخ قضية عالمية تؤثر على كل جانب من جوانب النظم البيئية والمجتمعات والاقتصادات، بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بإجراء تقييم التأثير البيئي يمكن أن يساعد أيضا في ضمان دمج تغير المناخ في عمليات صنع القرار على جميع مستويات الحكومة، ويمكن أن يشمل ذلك تطوير استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، حيث يعد هذا التكامل أمرا حيويا في معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وتطوير استراتيجيات التكيف والتخفيف (٣).

يمكن أن يكون الالتزام بتقييم الأثر البيئي أداة مهمة لتعزيز الشفافية والمشاركة العامة في صنع القرار المتعلق بتغير المناخ، كما يمكن أن يساعد في التأكد من أن الآثار البيئية المحتملة للمشاريع المقترحة يتم تقييمها بدقة وأن الجمهور لديه فرصة لتقديم مدخلات حول تلك

---

(1)United States Environmental Protection Agency. (2019). Environmental Impact Statement.
https://www.epa.gov/nepa/environmental-impact-statement last accessed 18April2024.
& European Commission. (2019). Environmental Impact Assessment.
https://ec.europa.eu/environment/eia/home.htm. last accessed 18April2024.
(2)Bond, A. J., & Morrison-Saunders, A. (2011). Sustainability assessment: the state of the art. Impact Assessment and Project Appraisal, vol.29(2), p.63..
(3) Craik, N. (2008). The International Law of Environmental Impact Assessment: Process, Substance, and Integration. Cambridge University Press.p.151.

الآثار، يمكن أن يساعد تقييم الأثر البيئي أيضا في تحديد الأساليب البديلة للمشروع المقترح والتي يمكن أن تكون أكثر استدامة من الناحية البيئية (١).

المطلب الثاني

الالتزامات الحكومية

بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان

لم تركز الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية صراحةً على تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان والالتزامات الحكومية بحمايتها، بل ركزت بشكل عام على التأثير البيئي للمشاريع والأنشطة على حقوق الأنسان، ومع ذلك فقد أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العديد من الأحكام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة والحق في احترام الأسرة والحياة الخاصة (٢). من هذه الأحكام ما يلي:

– دعوى فاديفا ضد دولة روسيا Fadeyeva. Russia، تم رفع هذه الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، واحتجت المدعية بأن تشغيل مصنع للصلب بالقرب من منزلها يهدد صحتها ورفاهيتها، وقد اعتمدت على المادة ٨–من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث نصت المادة ٨–سالفة الذكر على أن لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته. وقد عاشت المدعية في مدينة Cherepovets على بعد حوالي ٤٥٠ مترا من موقع مصنع Seversal للصلب، وقد استندت المدعية في تدعيم حججها إلى ما ذكرته حكومة روسيا في تقرير لها يشير إلى أن تركيز المواد السامة في هواء المدينة قد تجاوز الحدود القصوى المسموح بها بأضعاف المرات وأن معدل إصابة السكان بالمرض أعلى من المتوسط. وقد دفعت المدعية كذلك بأن تركيز العناصر السامة ومستويات الضوضاء والوضع البيئي في المنطقة المحيطة بالمصنع كانت خطرة على البشر.

وقد ذهبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم تتضمن أي حق في الحفاظ على الطبيعة ضمن

---

(1) United Nations Environment Programme. (2002). Environmental impact assessment: Training resource manual. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-assessment-training-resource-manual . last accessed 18April2024.

(2)Brian J PRESTON, (2018), The Evolving Role of Environmental Rights in Climate Change Litigation, Chinese Journal of Environmental Law vol 2, p.157.

الحقوق والحريات التي تضمنتها الاتفاقية. وبالتالي، من أجل إثارة قضية بموجب المادة،، يجب أن يؤثر التدخل بشكل مباشر على منزل مقدم الطلب أو أسرته أو حياته الخاصة، أي أن الضرر في هذه الحالة ضرر شخصي ومحدد ومباشر.

وبخصوص الضرر الشخصي المحدد والمباشر، وجدت المحكمة أن تركيز عناصر سامة مختلفة في الهواء بالقرب من منزل مقدم الطلب، خلال فترة زمنية طويلة، تجاوز بشكل خطير الحدود القصوى المسموح بها، وبالتالي أصبح التلوث ضارًا بصحة ورفاهية من يتعرضون له، وعلى ذلك خلصت المحكمة إلى أن صحة مقدمة الطلب تدهورت بالفعل نتيجة تعرضها لفترات طويلة للانبعاثات الصناعية من مصنع الصلب.

وجدت المحكمة كذلك أن الدولة قد سمحت بتشغيل معمل ملوث للبيئة وسط مدينة مكتظة بالسكان، على الرغم من ضرورة أن تكون أي منطقة قريبة من المصنع خالية من أي مسكن، ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه التدابير التشريعية في الممارسة العملية.

وعلى الرغم من أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أشارت إلى أنه ليس من دور المحكمة أن تملي تدابير محددة ينبغي أن تتخذها الدول من أجل الامتثال لواجباتهم الإيجابية بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية(١)، ومع ذلك، فقد ذهبت المحكمة في هذه الحالة، إلى أنه على الرغم من أن الوضع حول المصنع يتطلب معاملة خاصة لأولئك الذين يعيشون داخل المنطقة، إلا أن روسيا لم تقدم لمقدمة الطلب أي حل فعال لمساعدتها على الابتعاد عن المنطقة الخطرة، وعلاوة على ذلك، لم تضع الدولة تدابير فعالة تراعي مصالح السكان المحليين المتأثرين بالتلوث، والتي من شأنها أن تقلل التلوث الصناعي إلى مستويات مقبولة، وخلصت المحكمة إلى أنه على الرغم من هامش التقدير الواسع الذي ترك لدولة روسيا، لكنها قد أخفقت في تحقيق توازن عادل بين مصالح المجتمع وتمتع المدعية الفعلي بحقها في احترام منزلها وحياتها الخاصة. وبناء عليه فقد حدث انتهاك للمادة ٨ من الاتفاقية.

– دعوى أوكياي ضد دولة تركيا (٢) تدور وقائع ما قبل رفع هذه الدعوى بأن ١٢٨ مواطنا تركيا لجئوا إلى المحاكم المحلية بدولة تركيا من أجل وقف تشغيل ثلاث محطات طاقة حرارية

---

(1)Case of Fadeyeva v. Russia Party: Russian Federation, Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-fadeyeva-v-russialast accessed 18April2024

(2)Case of Okyay and others v. Turkey Party: Turkey Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-okyay-and-others-v-turkey. last accessed 18April2024

تقع في منطقة بحر إيجه في تركيا، حيث تستخدم هذه المحطات الفحم الحجري منخفض الجودة، وقد أثرت انبعاثات الكبريت والنيتروجين من هذه المحطات على جودة الهواء في منطقة كبيرة، بينما أثرت الأنشطة العرضية لتشغيل المحطة سلبًا على التنوع البيولوجي المنطقة. وقد أسس المدعون دعواهم على الحق في بيئة صحية ومتوازنة بموجب المادة ٥٦ من الدستور التركي، وكذلك أحكام قانون البيئة التي تتطلب من السلطات منع التلوث أو ضمان التخفيف من آثاره. وعلى الرغم من تأييد المحاكم الإدارية المحلية لمزاعم رافعي الدعوى، وقضت بأن محطات الطاقة لا تملك التراخيص المطلوبة وأمرتها بالتوقف عن العمل، إلا أن الحكومة التركية قد رفضت تنفيذ أحكام المحاكم المحلية، مما دفع المدعين إلى رفع دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لانتهاك الدولة التركية لحقهم في محاكمة عادلة بموجب المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعدم تنفيذ الحكومة التركية لقرارات المحاكم المحلية بوقف تشغيل محطات الطاقة، وعدم القيام بواجبها المتمثل في ضمان حماية البيئة ومنع التلوث البيئي(١).

وقد دققت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الوقائع وتأكدت من أن الحكومة التركية لم تمتثل لأحكام المحاكم الإدارية بتعليق أنشطة محطات الطاقة الحرارية الثلاثة، بل على العكس من ذلك قرر مجلس الوزراء استمرار تشغيل المحطات الحرارية الثلاث على الرغم من أحكام المحاكم الإدارية، لذلك اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن عدم امتثال السلطات الوطنية التركية في الممارسة العملية وفي غضون فترة زمنية معقولة لأحكام المحاكم الإدارية المحلية قد جرد المادة ٦ (١) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أي أثر مجدي، لذلك فحكومة تركيا قد انتهكت المادة ٦ سالفة الذكر، وبناء عليه حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالتعويض بمبلغ قدره١٠٠٠ يورو وفقا للمادة ٤١ من الاتفاقية، لكل فرد ممن قاموا برفع الدعوى (١٢٨ فردا).

المطلب الثالث

الالتزامات الحكومية

بموجب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

في عام ٢٠١٦، طلبت الحكومة الكولومبية من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إصدار رأي بشأن التزامات الدولة تجاه البيئة بموجب المادة ١ (١) الالتزام باحترام الحقوق والمادة ٤

---

(1)Case of Okyay and others v. Turkey Party: Turkey Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-okyay-and-others-v-turkey. last accessed 18April2024.

(١) الحق في الحياة والمادة ٥ الحق في المعاملة الإنسانية من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التزام الدول الأطراف بمنع الضرر البيئي الذي يحدث خارج أراضيها. وقد خلصت المحكمة إلى أن(١):

تلتزم الدول بمنع حدوث ضرر بيئي كبير، داخل أراضيها أو خارجها. يجب على الدول أن تتصرف وفقًا للمبدأ التحوطي، لأغراض حماية الحق في الحياة والسلامة. الشخصية من إلحاق ضرر جسيم أو لا رجعة فيه بالبيئة، حتى في غياب اليقين العلمي. يجب على الدول أن تنظم وأن تشرف على الأنشطة التي تخضع لولايتها القضائية والتي قد تسبب ضررًا كبيرًا للبيئة. إجراء دراسات الأثر البيئي عندما يكون هناك خطر إلحاق ضرر كبير بالبيئة.

وضع خطة طوارئ، من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات أمنية لتقليل احتمالية وقوع حوادث بيئية كبيرة.

التخفيف من الأضرار البيئية الكبيرة التي من الممكن أن تحدث. – تلتزم الدول بالتعاون، بحسن نية، للحماية من الأضرار التي تلحق بالبيئة. يجب على الدول أن تخطر الدول الأخرى التي من الممكن أن تتأثر بأي نشاط داخل ولايتها القضائية يترتب عليه أضرار جسيمة عابرة للحدود، وكذلك التشاور والتفاوض بحسن نية مع الدول التي يحتمل أن تتأثر بضرر جسيم عابر للحدود؛ تلتزم الدول بضمان الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالآثار المحتملة على البيئة؛ تلتزم الدول بضمان الحق في المشاركة العامة للأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية؛ تلتزم الدول بضمان الوصول إلى العدالة، فيما يتعلق بالتزامات الدولة لحماية البيئة التي سبق ذكرها (٢).

المطلب الرابع

فتوى محكمة العدل الدولية

بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ

تبنت الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) القرار ١,٥٨ / ٧٧ في ٢٩ مارس ٢٠٢٣، الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول

---

(1)Inter-American Court of Human Rights (Advisory Opinion OC-23/17 of 15 November 2017) pp.95-96.

https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_23_ing.pdf

(2) Abello-Galvis, R., & Arevalo-Ramirez, W. (2019). Inter-American Court of Human Rights Advisory Opinion OC-23/17: Jurisdictional, procedural and substantive implications of human rights duties in the context of environmental protection. Volume 28, Issue 2, p.217.

فيما يتعلق بتغير المناخ. حيث يقر طلب الفتوى بأن تغير المناخ يمثل تحديا غير مسبوق ذي أبعاد حضارية وأن رفاه الأجيال الحالية والمقبلة يعتمد على استجابتنا الفورية والعاجلة له، كما تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية "السبب المهيمن للاحترار العالمي الذي لوحظ منذ منتصف القرن العشرين" وأن تغير المناخ بفعل الإنسان "تسبب في آثار ضارة واسعة النطاق إلى جانب ما يرتبط بها من خسائر وأضرار بالطبيعة والناس، وقد تم التصويت على هذا القرار بإجماع أكثر من ١٣٠ دولة (١).

لذلك، ووفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري بشأن النقاط التالية (٢):

"مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، وواجب العناية اللازمة والحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبدأ منع إلحاق ضرر جسيم بالبيئة وواجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها":

(أ) ما هي التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة.

(ب) ما هي الآثار القانونية المترتبة على هذه الالتزامات بالنسبة للدول عندما تسبب أفعالها أو امتناعها عن فعلها في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة، فيما يتعلق بما يلي:

١-الدول، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة

النامية، التي تتضرر أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها؟

٢- شعوب وأفراد الأجيال الحالية والمستقبلية المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟(٣)

---

(1)https://f24.my/9Mj9 last accessed 18April2024..

(2)Request for an advisory opinion on the obligations of States with respect to climate change 2023: climatecasechart.com/non-us-case/request-for-an-advisory-opinion-on-the-obligations-of-states-with-respect-to-climate-change/ last accessed 18April2024..

(3)General Assembly Adopts Resolution Requesting International Court of Justice Provide Advisory Opinion on States' Obligations Concerning Climate Change:

المبحث الرابع

الخسائر والأضرار في التقاضي المناخي

المطلب الاول

تعريف الضرر المناخي الموجب للمسؤولية والتعويض، وأنوعه

أن الأضرار المناخية هي مفهوم متطور، وأنه لا يوجد تعريف قانوني جامع مانع للضرر المناخي سواء في القوانين الوطنية أو في الاتفاقات الدولية، وأن مفهوم الضرر المناخي في القانون الدولي والقوانين المحلية لجميع دول العالم لايزال قيد الاستكشاف والبناء والتطور.

لكن يمكننا القول بأن الضرر المناخي بشكل عام يتعلق بالخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، حيث يتم الاستناد إلى هذه الخسائر والأضرار في التقاضي المناخي الذي يسعى إلى تحميل حكومات الدول المسؤولية عن المساهمة أو الفشل في معالجة تغير المناخ، وسواء تم هذا الأمر في المحاكم الوطنية أو من خلال آلية دولية. وسنعضد المفهوم الذي قمنا بتبنيه للضرر المناخي، من خلال تناول التطور التاريخي لمفهوم الضرر المناخي.

الفرع الاول: التطور التاريخي لمفهوم الضرر المناخي وظهور مصطلح "تمويل الخسائر والأضرار": تم تقديم قضية الضرر المناخي لأول مرة عن طريق تحالف الدول الجزرية الصغيرة (١) (AOSIS) الذي تأسس عام ١٩٩٠، حيث تبنى هذا التحالف فكرة مؤداها أن دوله الأعضاء البالغ عددها ٣٩ دولة مسؤولة مجتمعة عن أقل من ١٪ من انبعاثات الكربون العالمية وأن هذه الدول مهددة بالاختفاء من الوجود نتيجة لتآكل السواحل وكثرة الفيضانات وغيرها من التهديدات (٢).

وفي ديسمبر ١٩٩١ وفي اجتماع لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC) للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في جنيف، نوقشت قضية الخسائر والأضرار المناخية، وأنه ينبغي تقاسم العبء الاقتصادي للخسائر والأضرار التي تكبدتها البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان

---

https://press.un.org/en/2023/ga12497.doc.htm last accessed 18April2024..

(١) يتكون تحالف الدول الجزرية الصغيرة من ٣٩ عضوا، منهم ٣٧ أعضاء في الأمم المتحدة و٥ مراقبين من أنحاء العالم. ويمثل التحالف ٢٨٪ من البلدان النامية و٢٠٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(2)Alliance of Small Island States Search Aosis:

https://www.aosis.org/about/member-states/ last accessed 18April2024..

النامية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية القاسية الأخرى، على أن يتم هذا التقاسم بشكل منصف بين الدول الصناعية الكبرى من خلال مجموعات التأمين (١).

وفي عام ١٩٩٢، أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بنتائج اجتماع لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC)، وقد ظهرت هذه النتائج في "إعلان" ريو بشأن البيئة والتنمية"، فقد تضمن المبدأ الثاني من إعلان ريو في جزء منه استجابة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن الأضرار المناخية، من خلال النص على أن الدول ".. تتحمل مسؤولية ضمان ألا تضر الأنشطة الواقعة ضمن ولايتها القضائية وسيطرتها بالبلدان الأخرى أو البيئة خارج هذه الولاية الوطنية"(٢).

يتكون تحالف الدول الجزرية الصغيرة من ٣٩ عضوا، منهم ٣٧ أعضاء في الأمم المتحدة و٥ مراقبين من أنحاء العالم. ويمثل التحالف ٢٨٪ من البلدان النامية و٢٠٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في عام ٢٠٠٧، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقريرها التقييمي الرابع، مؤكدة على الحاجة إلى الاستجابة للآثار المناخية التي حدثت ونتيجة لذلك، تم التأكيد مرة أخرى على مفهوم الضرر المناخي، حيث أدرج المؤتمر الثالث عشر للأطراف COP13 الأضرار المناخية على جدول الأعمال لأول مرة، وذكرت "خطة عمل بالي" المعتمدة في هذا الاجتماع "استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث ووسائل التكيف مع الخسائر والأضرار"(٣).

---

(1)https://www.aosis.org/creating-the-framework-convention-on-climate-change.last accessed 18April2024..

(2)Principle 2 acknowledges that states have "sovereign right in exploiting their own resources" in accordance with their national policies. Nevertheless, they also have the responsibility to ensure that.

activities within their jurisdiction or control do not damage the environment outside their jurisdiction.

https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_CONF.151_26_Vol.I_Declaration.pdf Last accessed on 26 January 2023. .last accessed 18April2024..

(3)COP 13 - Documents:

https://unfccc.int/process-and-meetings/conferences/past-conferences/bali-climate-change-conference-december-2007/cop-13/cop-13-documents

بدأ مبدأ الخسارة والأضرار يكتسب المزيد من القوة في السنوات التالية، ففي COP16 عام٢٠١٠، تم وضع إطار عمل للخسائر والأضرار، في إطار برنامج عمل الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI)، وقد كان لبرنامج عمل الهيئة الفرعية للتنفيذ هدفان هما النظر في نُهج معالجة الخسائر والأضرار، بما في ذلك آثار الظواهر المناخية الجسيمة والظواهر البطيئة الحدوث المتراخية الحدوث) في البلدان النامية المعرضة للخطر بشكل خاص؛ وتعزيز التعاون الدولي والخبرة من أجل فهم وتقليل الخسائر والأضرار (١). وفي عام ٢٠١٣، أنشأ الاجتماع التاسع عشر.

للأطراف COP19 آلية وارسو الدولية بشأن الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ (٢)، وأطلق عليها اسم " آلية التعلم والتطوير"، وهي تهدف إلى معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الأحداث المتطرفة مثل الأعاصير وموجات الحرارة وما إلى ذلك)، والظواهر البطيئة الحدوث (مثل التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، الخ)، وذلك في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ (٣). بالإضافة إلى تعزيز الحوار والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وتوفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان المتضررة.

---

https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF123.lastaccessed 18April2024..

(1)UNFCCC (2010), "SBI Work Programme", https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Online_guide_on_loss_and_damageMay_2018.pdf,.last accessed 18April2024..

(2)The Warsaw International Mechanism for Loss and Damage (WIM) was established at COP19 in 2013. It is the main vehicle in the UNFCCC process to address loss and damage associated with climate change impacts in developing countries that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change, in a comprehensive, integrated, and coherent manner. https://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf last accessed 18April2024…

https://digitallibrary.un.org/record/769470?ln=ar.last accessed 18April2024..

(3)https://unfccc.int/topics/resilience/resources/questions-and-answers-ld-mechanism..

ومع ذلك فآلية وارسو "آلية التعلم والتطوير " لعام ٢٠١٣، لم تنص على أي أحكام للمسؤولية أو التعويض عن الخسائر والأضرار، وقد كان السبب الوحيد الدافع لمناقشة الخسائر والأضرار في وارسو هو أن وفد البلدان النامية بأكمله قد انسحب من المفاوضات (١).

وفي ديسمبر ٢٠١٥ تم انعقاد المؤتمر الواحد والعشرين للأطراف COP21 في باريس، وتعتبر اتفاقية باريس علامة بارزة في عملية تغير المناخ متعددة الأطراف لأنه ولأول مرة يوجد اتفاق قانوني ملزم بشأن مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره (٢). لكن الأمور لم تمضي في هذه الاتفاقية بسهولة ويسر، بل عانت الدول الجزرية مشقة كبيرة في إيجاد آلية جديدة أو على الأقل الحفاظ على آلية "وارسو واستمرار تضمين مبدأ الخسارة والاضرار في اتفاقية باريس، بل ومحاولة الدول الجزرية في وضع مادة أو أكثر تتعلق بمسؤولية الدول الكبرى عن آثار المناخ، والتعويض عن هذه الآثار (٣).

---

(1)David Hunter, James Salzman and Durwood Zaelke (2022). International Environmental Law and Policy (6th ed.). Foundation Press. p. 689..

(2)The Paris Agreement: What is the Paris Agreement? https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris- last accessed 18April2024.

(٣) لم تكن الدول المتقدمة ضد مفهوم الخسارة والأضرار في حد ذاته، وكما أشار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، نحن لسنا ضد الخسائر والأضرار، نحن نؤيد تأطيرها بطريقة لا يترتب عليها "تعويض "قانوني" لأن الكونجرس لن يوافق أبدا على اتفاقية تتضمن شيئا من هذا القبيل... وسيكون أثر ذلك هو فشل الاتفاقية". لكن البلدان الجزرية والنامية كانت واضحة بالمثل، حيث أشار الي انها أقل البلدان نموا وقال "أننا لا نتوقع نتيجة في باريس بدون خسارة وأضرار هذا خط أحمر بالنسبة لنا". مع بدء المفاوضات في باريس، وافق الرئيس الأمريكي باراك أوباما ضمنيا في تصريحاته على أن الخسائر والأضرار تلحق بالفعل بقرى الإنويت في ألاسكا، وفي اليوم التالي، التقى أوباما بقادة الدول الجزرية وأعلن عن مساهمة قدرها ٣٠ مليون دولار في مبادرة التأمين ضد مخاطر المناخ، والتي تعد ضمنا أداة لمعالجة الخسائر والأضرار. وبهذين الإجراءين، بدا الأمر كما لو أن الولايات المتحدة ستحاول إيجاد أرضية مشتركة مع الدول النامية، وبعد أسبوعين من المناقشات التي دارت وراء الكواليس بين الولايات المتحدة وبعض الدول الجزرية، ظهر اتفاق نهائي اشتمل على صيغة لاتفاقية باريس ونص القرار على تبني مفهوم الخسائر والأضرار. لكن لم يتم الإشارة بشكل مباشر لتقرير أية مسؤولية أو تعويض.

- Saleemul Huq & Roger-Mark De Souza Not Fully Lost and Damaged: How Loss and Damage Fared in the Paris Agreement 2015:, https://www.wilsoncenter.org/article/not-fully-lost-and-damaged-how- loss-and-damage-fared-the-paris-agreement last accessed 18April2024...

لكن هذه المساعي لم تكلل كلها بالنجاح، فقد باءت محاولة ادراج "المسؤولية" و"التعويض" في اتفاقية باريس بالفشل نظرا لمعارضة الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية للخسائر والأضرار التي سيترتب عليها المسؤولية أو التعويض عن آثار تغير المناخ (١)، وبعد مناقشات وتفاوض مستمر تم الاتفاق على الإبقاء آلية وارسو للخسائر والأضرار مع عدم ربطها بأية مسؤولية أو تعويض، وبالتالي فإنه لا يجوز الاستناد إلى اتفاقية باريس لمطالبة الدول بالتعويض عن آثار تغير المناخ.

يتضح مما سبق أنه تم اعتماد مفهوم "الخسائر والأضرار" في الاتفاقات الدولية بدلا من مصطلح "الضرر"، وقد رأينا أن ذلك الأمر راجع في المقام الأول إلى اختلاف وجهات النظر وتضاربها حول كيفية فهم قضية تغير المناخ والتعامل معها، وبالتالي فقد تملصت الدول الكبرى من المسؤولية والتعويض وتم توظيف مصطلح الخسائر والأضرار " للتعبير عن مشاركة جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل منع المخاطر المترتبة على تغير المناخ ومكافحتها.

لذلك نصت الفقرة الأولى من المادة ٨ من اتفاقية باريس على أن: "تقر الأطراف بأهمية تفادي الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها ومعالجتها، بما في ذلك الظواهر الجوية الشديدة والظواهر البطيئة الحدوث، ودور التنمية المستدامة في الحد من مخاطر الخسائر والأضرار (٢) ".

انعقد مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين COP25 في ديسمبر وتم إنشاء شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار (SNLD) كجزء من آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار تهدف شبكة سانتياغو إلى تعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك

---

(1)Mace, M.J. and Verheyen, R. (2016), Loss, Damage and Responsibility after COP21: All Options Open for the Paris Agreement. Review of European, Comparative & International Environmental Law (RECIEL), vol.25, p. 197...

(2)Article 8 of the Paris Agreement: "Parties recognize the importance of averting, minimizing and addressing loss and damage associated..

with the adverse effects of climate change, including extreme weather events and slow onset events, and the role of sustainable development in reducing the risk of loss and damage".

https://unfccc.int/files/adaptation/groups_committees/loss_and_damage_executive_committee/application/pdf/ref_8_decision_xcp.21.pdf .last accessed 18April2024.

الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحديد ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

حيث توفر الشبكة منصة لتبادل أفضل الممارسات والمعرفة والخبرات الفنية، من أجل تعزيز الأساليب المبتكرة لمعالجة الخسائر والأضرار (١).

وفي مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP26 اقترح تحالف كبير من البلدان المتأثرة بتغير المناخ إنشاء مرفق تمويل جديد أو صندوق مخصص للخسائر والأضرار، لكن رفضت الدول المتقدمة هذا الاقتراح، وبدلا من ذلك تم إنشاء حوار جلاسكو لمدة عامين لمناقشة الترتيبات الممكنة لتمويل الخسائر والأضرار. تضمن مؤتمر COP26 أيضا موافقة الدول على تمويل شبكة سانتياغو (SNLD)، وذلك بهدف تزويد البلدان النامية بالمساعدة الفنية لمعالجة الخسائر والأضرار، ولكن تم إرجاء تحديد التفاصيل الدقيقة لهذا التمويل إلى مؤتمر الأطراف COP27 بشرم الشيخ بمصر (٢).

في مؤتمر الأطراف COP27 بشرم الشيخ بمصر وفي سابقة تاريخية، أقرت دول العالم رسميا بأن ترتيبات التمويل الحالية للخسائر والأضرار غير كافية وأن هناك الحاجة إلى تمويل عاجل وفوري جديد وإضافي وقابل للتنبؤ للخسائر والأضرار لمساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ، واستجابة لذلك، وافقت البلدان على مسألتين هما إنشاء صندوق الخسائر والأضرار" و "ترتيبات تمويل جديدة"(٣).

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للانتهاء من تفاصيل صندوق الخسائر والأضرار، حيث لم يتم ذكر إجابة لهذه الأسئلة: أين سيتم وضع الصندوق " داخل أو خارج اختصاص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، وما هي أنواع

---

(1)Operationalisation of the Santiago Network on Loss & Damage: https://legalresponse.org/legaladvice/operationalisation-of-the-santiago-network-on-loss-damage/ last accessed 18April2024.

& About the Santiago Network: https://unfccc.int/santiago-network/about

(2)What Is "Loss and Damage" from Climate Change? 8 Key Questions, Answered: https://www.wri.org/insights/loss-damage-climate-change. last accessed 18April2024.

(3)COP27 establishes loss and damage fund to respond to human cost of climate change: https://www.thelancet.com/journals/lanplh/article/PIIS2542-5196(22)00331-X/fulltext. last accessed 18April2024.

الأنشطة التي سيدعمها الصندوق، وكيف سيتم إدارته، وما هي البلدان التي ستكون مؤهلة لتلقي الدعم؟ ومن سيدفع؟ كم سيدفع؟ ومن سيتولى إدارة الصندوق؟ (١)

وللإجابة على هذه الأسئلة اتفقت الأطراف في COP27 على إنشاء "لجنة انتقالية" للنظر في هذه الأنواع من القضايا، وتقديم توصيات للأطراف للنظر فيها في COP ٢٨ في نهاية عام ٢٠٢٣ (٢).

الفرع الثاني

ماهية "الخسائر والأضرار" المناخية وأنواعها:

بعد أن أوضحنا التطور التاريخي لمفهوم الضرر المناخي وكيف أن الخطاب الدولي بشأن تغير المناخ يميل إلى تبني مصطلح "الخسائر والأضرار" للأسباب التي تعرضنا إليها، فإننا سنقوم في هذا الصدد بالتعرض لماهية الخسائر المناخية من ناحية، وأنواع الأضرار المناخية من ناحية أخرى، مع الإشارة إلى أن الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد اعترفت بأهمية الخسائر والأضرار، لكنها لم تتفق على أي تعريف رسمي لها(٣).

يعرف البعض مصطلح الخسارة والأضرار على أنه يشمل الخسائر التي لا يمكن إصلاحها (مثل الخسائر في الأرواح أو النظم البيئية أو الثقافة)، والأضرار التي يمكن إصلاحها " مثل البنية التحتية العامة أو الممتلكات الخاصة" (٤).

يقسم البعض الأخر الخسائر والأضرار إلى اقتصادية وغير اقتصادية، تشمل الخسائر والأضرار الاقتصادية الأضرار التي لحقت بالمحاصيل أو المنازل أو البنية التحتية، وتشمل

---

(1)COP27 establishes loss and damage fund to respond to human cost of climate change: https://www.thelancet.com/journals/lanplh/article/PIIS2542-5196(22)00331-X/fulltext. last accessed 18April2024.

(2)What is loss and damage?: https://www.chathamhouse.org/2022/08/what-loss-and-damage. last accessed 18April2024.

(3)Loss and damage: A moral imperative to act: https://www.un.org/en/climatechange/adelle-thomas-loss-and-damage .last accessed 18April2024

(4)Loss and damage: A moral imperative to act: https://www.un.org/en/climatechange/adelle-thomas-loss-and-damage .last accessed 18April2024

الخسائر والأضرار غير الاقتصادية الإضرار بصحة الإنسان وتنقله، وفقدان الوصول إلى الأراضي والتراث الثقافي للشعوب الأصلية، وفقدان وإتلاف التنوع البيولوجي (١).

ويرى أخرون أن الخسائر والأضرار الاقتصادية تشمل الآثار السلبية التي يمكننا تخصيص قيمة نقدية لها أي تقويمها بالمال مثل تكاليف إعادة بناء البنية التحتية التي تضررت بسبب الفيضانات، أو خسارة إيرادات المحاصيل الزراعية التي دمرت بسبب الجفاف، أما الخسائر والأضرار غير الاقتصادية فهي تشمل الآثار السلبية التي يصعب أو يتعذر تحديد قيمة نقدية لها أو تقويمها بالمال، مثل فقدان الأرواح البشرية وفقدان التنوع البيولوجي (٢).

وقد صنف بعض الفقه الضرر المناخي إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية (٣)، الضرر المادي والضرر الاقتصادي والضرر المعنوي، مع الإشارة إلى ترابط وتداخل هذه الأنواع من الأضرار في كثير من الأحيان.

يشير الضرر المناخي المادي إلى الأضرار التي لحقت بالممتلكات والبنية التحتية والموارد الطبيعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات

والأعاصير وحرائق الغابات أو ارتفاع مستوى سطح البحر، ويمكن أن يتسبب الضرر المادي أيضا في وقوع إصابات بشرية ووفيات وأمراض، مثل أمراض الجهاز التنفسي، والأمراض المعدية مثل الملاريا، وبالتالي فالأضرار المادية يمكن أن تؤثر على الأفراد والمجتمعات والنظم البيئية، ويمكن أن تستمر عواقبها لسنوات أو حتى عقود، أي أن الضرر هنا هو (ضرر مستمر).

أما الضرر المناخي الاقتصادي فيشير إلى التكاليف والخسائر غير المباشرة لتغير المناخ، والتي قد تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع الزراعة، والسياحة،

---

(1)What is climate change 'Loss and Damage'? 2022: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-change-loss-and-damage/ last accessed 18April2024.

(2)Loss and damage: A moral imperative to act: https://www.un.org/en/climatechange/adelle-thomas-loss-and- last accessed 18April2024.

(3)Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. Op.cit., p. 353.

S. C. McCaffrey. (2013). Legal issues raised by sea-level rise in the Pacific Islands. Asia Pacific Journal of Environmental Law, vol.16(1), p.61.

Hinteregger M (2017) Civil liability and the challenges of climate change: a functional analysis. J Eur Tort Law 8(2), p.258.

والاستثمارات بشتى أنواعها، والاستزراع السمكي. الخ وبشكل محدد فيمكن للضرر الاقتصادي أن يتسبب في فشل الزراعة وعدم توفير المحاصيل، وفقدان عائدات السياحة، وزيادة أقساط التأمين لارتفاع المخاطر، وموت الأسماك نتيجة لجفاف الأنهار وتلوث البحار وتحمضها، مما قد يؤثر على الوظائف والأجور وسبل العيش بصفة عامة، يمكن أن يؤدي الضرر الاقتصادي أيضا إلى تفاقم عدم المساواة، حيث قد تكون الفئات المهمشة والبلدان النامية أكثر عرضة للآثار الاقتصادية لتغير المناخ (١).

ويشير الضرر المناخي المعنوي إلى فقدان التراث الثقافي والهوية نتيجة تأثيرات تغير المناخ، فتؤثر الأضرار المعنوية والثقافية على الشعوب الأصلية ومجموعات الأقليات والمجتمعات المحلية التي تعتمد على المعرفة التقليدية والممارسات العرفية والمواقع المقدسة للحفاظ على أسلوب حياتهم، فيلجئون إلى النزوح والهجرة من أراضيهم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المناخية القاسية، وفقدان التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

يميز البعض أيضا بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للأضرار المناخية، هما: المفهوم الضيق المتمثل في الأضرار المناخية الشخصية، والمفهوم الواسع المتمثل في الأضرار البيئية الخالصة (٢):

١/ **الأضرار المناخية الشخصية:** وهي التي تتعلق بالإنسان وتنصب على مصلحة شخصية أو خاصة، فتصيبه بالضرر في سلامته الجسدية أو في ممتلكاته.

٢/ **الأضرار البيئية الخالصة:** وهي الأضرار التي تلحق بالعناصر البيئية، مثل الهواء والماء والتربة والنباتات والحيوانات والتفاعلات بين هذه العناصر.

يشير أصحاب التقسيم السابق، إلى أن الأضرار المناخية الشخصية غالبا ما يتم معالجتها عن طريق قانون المسؤولية التقصيرية في كل دولة، أما الأضرار المناخية الخالصة أو المحضة، فهي لازالت في حاجة إلى تطوير في الأنظمة القانونية لأن قانون المسؤولية التقصيرية التقليدي لا يستطيع مواجهتها وعلاجها، نظرا لما ينطوي عليه هذا القانون من حماية المصالح الشخصية الفردية المباشرة محققة الوقوع فقط، في حين أن الأضرار البيئية الخالصة تتعلق بمصالح جماعية مشتركة قد تكون مباشرة وغير مباشرة ومحققة وغير محققة الوقوع.

---

(1)Mechler, R., & Schinko, T. (2016). Identifying the policy space for climate loss and damage. Science, 354(6309), pp.290-292.

(2)Gailhofer, P. (2023). National Civil Liability and Transboundary Environmental Damage. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham. p. 177.

ومن ناحية تأثير الضرر، يمكن تقسيم الأضرار المناخية زمانيا إلى أضرار حالة ومستقبلية ومكانيا إلى أضرار وطنية وأخرى عابرة للحدود (١):

١/ الأضرار الحالة: تشير إلى الآثار السلبية التي نشهدها في الوقت الحالي بالفعل نتيجة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والأنشطة والمشروعات في الماضي والحاضر. وتشمل هذه الآثار ظواهر الطقس المتطرفة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي، والتأثيرات على صحة الإنسان والأمن الغذائي.

٢/ الأضرار المستقبلية: فتشير إلى الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تحدث في السنوات والعقود القادمة، وذلك في حالة ما إذا استمرت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الارتفاع دون رادع.

ورغم التأثير المستقبلي للضرر المناخي، ومن ثم صعوبة ترتيب علاقة سببية بناء عليه، إلا أنه في دعوى مؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان ضد اليونان Marangopoulos–Foundation for Human Rights (MFHR) v. Greece

ذهبت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية إلى أن حكومة اليونان قد أخلت بالتزامها بموجب الميثاق الاجتماعي الأوروبي "بمنع الضرر الناجم عن تلوث الهواء "، بغض النظر عما إذا كان التلوث قد حدث قبل موعد معين أو بعده، أي أنه لا يهم موعد حدوث التلوث، فطالما أن الضرر موجود والتلوث مستمر، فإخلال الدولة بالتزامها المستمر متحقق (٢)

بالإضافة الي ما سبق واجهت الدعاوى المتعلقة بالأضرار البيئية الخالصة رفضا من غالبية المحاكم، ومع ذلك فقد أظهرت التطورات القانونية الأخيرة في مجال التقاضي المناخي، أن المحاكم لديها استعداد بشكل كبير للاعتراف بالضرر دون خطأ أو اعتماد المسؤولية الصارمة المسؤولية الموضوعية كأساس لتقرير مسؤولية الدولة.

---

(1)Boyd, E., James, R. A., Jones, R. G., Young, H. R., & Otto, F. E. L. (2017). A Typology of Loss and Damage Perspectives. Nature Climate Change, 7(10), p.723.

& Schäfer, L., & Künzel, V. (2016). Loss and Damage: A Critical Discourse Analysis. Climatic Change, vol.137(1–2), p.119..

(2)Mirja Trilsch, European Committee of Social Rights: The right to a healthy environment, International Journal of Constitutional Law, Volume 7, Issue 3, July 2009, p.529

٣/ الأضرار المناخية الوطنية والأضرار المناخية العابرة للحدود.

تتمثل الأضرار المناخية الوطنية في الأضرار التي تحدث داخل دولة ما نتيجة لسلوكيات تمت بداخلها أيضا أثرت على تغير المناخ وأضرت بمصالح الأفراد أو الجماعات. وقياسا على التلوث المناخي العابر للحدود، فالضرر المناخي العابر للحدود هو الضرر الذي يلحق ببلد ما وباقتصادها وبنيتها التحتية ومواطنيها والنظام البيئي فيها، نتيجة لسلوكيات دولة أخرى (١).

وقد يشمل تأثير الضرر العابر للحدود مجموعة بعينها من الدولة مثل الدول الجذرية التي تأثرت بشكل خاص بارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ.

المطلب الثاني

مسؤولية الحكومة دون خطأ

عن الأضرار المناخية

تشير المسؤولية المناخية الصارمة أو المطلقة أو الموضوعية إلى أن الحكومات يمكن تحميلها المسؤولية عن عواقب أفعالها أو تقاعسها، حتى لو كانت قد تصرفت بحكمة واتخذت الحيطة والحذر وقامت بالعناية الواجبة، فتنعقد مسؤوليتها بالنظر إلى الضرر الذي ترتب، ودون حاجة لإثبات الإهمال أو سوء النية (٢).

حيث تركز المسؤولية المناخية الصارمة على النشاط نفسه وليس أداء الحكومة حين مزاولة هذا النشاط، وبمعنى أخر فإنه يكفي لتقرير مسؤولية الحكومة دون خطأ أن يكون النشاط الذي تقوم به خطرا بطبيعته، ويحتمل أن يؤدي إلى مخاطر أو أضرار على صحة وبيئة وممتلكات الأشخاص

---

(1)Mirja Trilsch, European Committee of Social Rights: The right to a healthy environment, International Journal of Constitutional Law, Volume 7, Issue 3, July 2009, p.529

(2)Strict Liability: Legal Definition & Examples: https://www.forbes.com/advisor/legal/personal-injury/strict-liability/last accessed 18April2024

& Strict Liability: https://www.law.cornell.edu/wex/strict_liability. last accessed 18April2024

& Lord, R. (2010). Liability for Climate Change: The Benefits, Risks, and Viability of an International Regime. Wisconsin International Law Journal, vol.27(3), p.439.

وعلى ذلك فإنه لانعقاد المسؤولية الصارمة، يحتاج المدعي لإثبات ثلاثة أمور (١):

أولا– يتعين على المدعي إثبات أن نشاط المدعى عليه خطير بشكل غير طبيعي.

ثانيًا– يجب على المدعي إثبات تعرضه لخسائر.

ثالثا– يجب على المدعي أيضا إثبات أن الخسائر التي حدث له كانت ناجمة عن النشاط الخطير للمدعى عليه. ورغم ذلك، قد يفلت المدعى عليه من المسؤولية إذا كان قادرا على إثبات أن الأضرار قد حدثت نتيجة قوة قاهرة، أو بمساهمة من طرف ثالث (الغير) أو نتيجة لإهمال من جانب المدعي.

وقد ذهب البعض إلى أن المسؤولية المناخية الصارمة تتفق مع العدالة التصحيحية، ففي الاتحاد الأوروبي، تم تقرير هذه المسؤولية تحت مسمى "مبدأ الملوث يدفع polluter pays principle"، وأساس ذلك أنه من الصعب للغاية إثبات الخطأ في السياق المناخي، بسبب العملية المعقدة لتتبع الانبعاثات، ولأن الملوث لديه معلومات أفضل عن العملية بأكملها. علاوة على ذلك، يُعتقد أن المسؤولية الصارمة توفر تعويضا أفضل لضحايا التلوث المناخي، وتحمل مخاطر التلوث على الطرف الذي يمكنه التحكم فيه (٢)

المطلب الثالث

دور العلم في مواجهة الضرر المناخي وتسهيل العزو والاسناد

قام بعض العلماء بدراسة من أجل تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على مختلف القطاعات في الولايات المتحدة، بما في ذلك موارد المياه والزراعة والمناطق الساحلية والطاقة وصحة الإنسان، وقد استخدموا في هذه الدراسة مجموعة من النماذج والسيناريوهات المناخية المختلفة لتقدير الأضرار المحتملة والتكاليف المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ في كل قطاع من القطاعات سالفة الذكر، كما قاموا بتقييم إمكانية اتخاذ تدابير التكيف لتقليل هذه الأضرار والتكاليف.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه من المرجح أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية كبيرة على جميع القطاعات التي تمت دراستها، حيث ستكون بعض المناطق والقطاعات أكثر عرضة للتأثر المناخي من غيرها، على سبيل المثال، المناطق الساحلية ستكون معرضة بشكل خاص

---

(1)Andri G. Wibisana, The many faces of strict liability in Indonesia's wildfire litigation, review of european, comparative& international envirnomental law, Volume28, Issue2 July 2019, p. 185.

(2)David A. Weisbach, "Negligence, Strict Liability, and Responsibility for Climate Change,"97 Iowa Law Review 521 (2012). p.554.

لارتفاع مستوى سطح البحر واندلاع العواصف والفيضانات، بينما من المحتمل أن تتأثر موارد المياه في العديد من المناطق بالتغيرات في أنماط هطول الأمطار والسيول، كما أن التكاليف المحتملة للأضرار الناجمة عن تغير المناخ في الولايات المتحدة قد تصل إلى مئات المليارات من الدولارات سنويا بحلول نهاية القرن الحالي. وقد حددت هذه الدراسة مجموعة من تدابير التكيف التي يمكن أن تساعد في تقليل هذه الأضرار والتكاليف، منها تحسين إدارة المياه وتطوير محاصيل مقاومة للجفاف، وتنفيذ تدابير حماية السواحل (١).

تعد هذه الدراسة مثالا جيدا على دور العلم في مواجهة الضرر المناخي، وذلك من حيث تقدير حجم الأضرار وتوقع تأثيراتها المحتملة في المستقبل، والتكاليف التي ستتكبدها الدول لمواجهتها، ولا شك أن هذه الأمور ستساعد على حماية المناخ، سواء بإلزام الدولة بالعمل على مواجهة هذه الأضرار المتوقعة، أو بتوخي الحكومة من تلقاء نفسها الحيطة والحذر لما ستتكبده من خسائر وتكاليف المستقبل، فتعمل على اتخاذ سياسات وإجراءات للتكيف أو للتخفيف من حدة التغير المناخي، بالإضافة إلى إمكانية استدعاء هذه الدراسات في التقاضي المناخي للربط بين الضرر المتوقع أو المحتمل وإخلال الدولة بمواجهته.

المطلب الرابع

آليات تمويل الخسائر والأضرار المناخية:

لقد كان هناك الكثير من الآليات غير القضائية التي انشأتها الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وهي آلية وارسو للخسائر والأضرار، وشبكة جلاسكو، وصندوق الخسائر والأضرار الذي تم الاتفاق عليه في cop27 بشرم الشيخ سنتناول بعض آليات تمويل الخسائر والأضرار الأخرى، على النحو التالي:

صندوق المناخ الأخضر (GCF):

تم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ كجزء من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، كما أنه يدعم المشروعات والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في البلدان النامية (٢).

---

(1)Martinich, Jeremy, Allison Crimmins (2019), "Climate damages and adaptation potential across diverse sectors of the United States." Nature climate change vol. 9 p.397..

(2)Green Climate Fund:

https://unfccc.int/process/bodies/funds-and-financial-entities/green-climate-fund?gclid=Cj0KCQjw3a2iBhCFARIsAD4jQB1Uof-

وقد تأسس هذا الصندوق في عام ٢٠١٠ ويقع مقر الصندوق الرئيسي في إنتشون في كوريا الجنوبية ويحكمه مجلس مكون من ٢٤ عضوا ولديه أمانة عامة.

التأمين ضد مخاطر المناخ التأمين المناخي:

تتضمن هذه الآلية توفير التأمين ضد مخاطر المناخ، مثل التأمين ضد الفيضانات والجفاف والعواصف للمجتمعات أو البلدان المعرضة للخطر، بحيث يعمل التأمين في هذه الحالة كنقطة انطلاق نحو سياسات تعويضية أكبر نظرا لما ينطوي عليه التأمين المناخي من إمكانات لكل من إدارة المخاطر ووظائف التعويض(١).

تسعير الكربون (ضريبة الكربون):

يتضمن تسعير الكربون تحديد سعر لانبعاثات الكربون لتثبيط استخدام الوقود الأحفوري وتحفيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة، فيمكن استخدام الإيرادات العائدة من تسعير الكربون لتمويل مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (٢).

G5foDlHa37ZIovl7iGBGOHILjkM8slOsGsjOaohRlWjz_e_0aAhOpEALw_wcB . last accessed 19April2024

(1)Schinko, T., Mechler, R., Hochrainer-Stigler, S. (2019). The Risk and Policy Space for Loss and Damage: Integrating Notions of Distributive and Compensatory Justice with Comprehensive Climate Risk Management. In: Mechler, R., Bouwer, L., Schinko, T., Surminski, S., Linnerooth-Bayer, J. (eds) Loss and Damage from Climate Change. Climate Risk Management, Policy and Governance. Springer, Cham.

https://doi.org/10.1007/978-3-319-72026-5_4

https://unfccc.int/sites/default/files/resource/docs/2013/cop19/eng/10a02.pdf last accessed 18April2024.

& UNFCCC. (2013). The role of insurance in reducing climate risks. Retrieved from

(2)J.T. Roberts, S. Natson, V. Hoffmeister, A. Durand, R. Weikmans, J. Gewirtzman, S. Huq How will we pay for loss and damage? Ethics Policy Environ, 20 (2017), p. 208.

&World Bank. (2019). Carbon Pricing Dashboard. Retrieved from https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/ last accessed 18April2024

&Carbon Pricing Leadership Coalition. (2019). Report of the High-Level Commission on Carbon Prices. Retrieved from

التمويل الطارئ:

يشير التمويل الطارئ إلى الاستراتيجيات التخطيطية والإدارة المالية الموضوعة مسبقا للاستعداد والاستجابة لتأثيرات تغير المناخ على الشركات والحكومات والمجتمعات ويشمل ذلك وضع خطط طوارئ للاستعداد للاضطرابات المحتملة في سلاسل التوريد أو البنية التحتية أو العمليات التجارية الأخرى، بالإضافة إلى تخصيص احتياطيات مالية لتغطية الخسائر أو النفقات بسبب الآثار المتعلقة بالمناخ (١). المحتملة التي قد تنشأ

* إلغاء الديون يطالب البعض بضرورة إلغاء ديون الدول النامية كنوع من التمويل ضد تغير المناخ. (٢)

آلية الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD:

تهدف آلية REDD إلى تحفيز حماية واستعادة الغابات، حيث تعتبر الغابات مصارف مهمة للكربون، فيمكن للبلدان النامية أن تحصل على تعويض مالي لتقليل إزالة الغابات وتدهورها(٣).

السندات المناخية:

السندات المناخية هي أدوات دين يتم إصدارها لتمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ، مثل البنية التحتية للطاقة المتجددة، أو تحسينات كفاءة الطاقة، أو تدابير التكيف مع المناخ. يتم تخصيص عائدات السندات المشاريع محددة متعلقة بالمناخ، ويمكن للمستثمرين كسب عائد على استثماراتهم مع دعم العمل المناخي (٤).

---

https://www.carbonpricingleadership.org/report-of-the-highlevel-commission-on-carbon-prices/ / last accessed 18April2024

(1)A. Durand, V. Hoffmeister, R. Weikmans, J. Gewirtzman, S. Natson, S. Huq, J.T. Roberts Financing Options for Loss and Damage: A Review and Roadmap German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn (2016), p. 1.

(2)A Guide to Climate Reparations:.

https://www.yesmagazine.org/environment/2021/11/29/climate-reparations last accessed 18April2024.

(3)UN-REDD Programme. (2020). About REDD+. Retrieved from https://www.un-redd.org/about-redd-plus/what-is-redd-plus.last accessed 18April2024.

(4)Jonathan Gewirtzman, Sujay Natson, Julie-Anne Richards, Victoria Hoffmeister, Alexis Durand, Romain Weikmans, Saleemul Huq & J. Timmons

ستساهم هذه الآليات التمويلية في معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ وتقديم الدعم للمتضررين ومع ذلك، فإن فعالية هذه الآليات تعتمد على استعداد البلدان المتقدمة والكيانات الأخرى للمساهمة فيها وعدالة وشفافية تنفيذها، وفي كل الأحوال فإن هذه الآليات تعد خطوة جادة ومهمة على طريق مواجهة تغير المناخ، جنبا إلى جنب مع التقاضي المناخي.

Roberts (2018) Financing loss and damage: reviewing options under the Warsaw International Mechanism, Climate Policy, vol.18:8, p.1076..

الخاتمة

نخلص مما سبق إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

يُعد مصطلح العدالة المناخية مصطلح حديث؛ حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا في الاتفاقيات الدولية منذ عام ١٩٩٢م، وتحديدًا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ.

حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضررًا من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد الدول الصناعية المتسبب الأول في هذه التغيرات.

لا يوجد اتفاق دولي حتى الآن ينص على كيفية ترجمة مبدأ وزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف" أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

ثانيا: التوصيات:

ـ ضرورة تعديل اتفاقيات تغير المناخ لتنص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، وتجعله مبدأ ملزما لا سيما للدول الصناعية الكبرى.

ـ من الضروري أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينة.

ـ ضرورة عمل المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضية العدالة المناخية من أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذه القضية ووضع التصورات والاقتراحات من أجل تنفيذ مبدأ العدالة المناخية على نحو يحقق أهدافه.

ـ ضرورة توضيح الحقوق المتعلقة أو ذات الصلة بالعدالة البيئية في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يطلق على مثل هذه الحقوق مصطلح الحقوق الخضراء.

ـ نوصي المجتمع الدولي بضرورة إبرام اتفاقية دولية بشأن المناخ تكون ذات آليات واضحة وقابلة للتنفيذ وملزمة لجميع أطرافها، بحيث تتضمن ما يلي:

أ–آليات وإجراءات وتدابير ملزمة للدول للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
ب–النص على الحقوق المناخية الحديثة التي تشمل الحق في مناخ صحي مستدام يوفر سبل العيش بكرامة ويراعي المساواة بين جميع الشعوب والفئات والأفراد ضمن الأجيال الحالية والمستقبلية تحقيقا للعدالة المناخية.
ت–النص على جميع الالتزامات الحكومية المناخية تجاه شعبها وتجاه الدول الأخرى.
ث –تقديم الدعم المالي للبلدان النامية والمجتمعات الضعيفة وتمويلها لمساعدتها في معالجة آثار تغير المناخ، بحيث يتم تحديد مساهمات ملزمة للدول الصناعية الكبرى.
ج–استبدال صندوق الخسائر والأضرار بنص قانوني ملزم يسمح بالعودة على الدول بالتعويضات عن الأضرار والخسائر المناخية.
ح–مواءمة قوانين ودساتير الدول الأعضاء مع هذه الاتفاقية.
ـ نوصي بإنشاء محكمة مناخية دولية " نقترح تسميتها بالمحكمة الدولية الخضراء"، تختص بالنظر في منازعات الأضرار المناخية العابرة للحدود أيا كان مصدرها بالإضافة إلى نظر منازعات الأفراد والجماعات حال انتهاك حق من حقوق الإنسان الخاصة بهم، كما يكون للمحكمة سلطة تقرير مسؤولية الدولة مناخيا والزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل مرتبط بالمناخ، بالإضافة إلى إصدار أحكام بالتعويض عن الأضرار والخسائر المناخية.
ـ ضرورة تغيير الأنظمة القانونية المحلية للدول، بما يسمح بالتقاضي المناخي بناء على المصلحة العامة كبديل للمصلحة الشخصية.

المراجع

١. شوقي ضيف: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، مصر، ٢٠٠٤، مادة: العدل ص٥٨٨.

٢. ابن منظور: **معجم لسان العرب**، دار المعارف، مصر، ١٤٠٥، مادة: العدل ص٢٨٣٨.

٣. لويس معلوف: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، ط١، لبنان، ٢٠٠٥، ص٤٩١.

٤. ملحم قربان: قضايا الفكر السياسي: العدالة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، لبنان،١٩٩٢، ص ٤٠ -٤١.

٥. عبد المنعم الحنفي: العدالة، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط٣، مصر، ٢٠٠٠، ص٥٢٢.

٦. ابراهيم مذكور: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر، ١٩٨٣، مفهوم العدالة، ص١١٧.

٧. علي حمود العبادي: **أصول الدين في تفسير الميزان**، الجزء الأول، الطبعة الاولي، دار الكوثر للمعارف الاسلامية، ٢٠٠٩م، ص ص ٢٢٨ – ٢٩٩.

٨. محمد حسين ونرجس صالح: **مفهوم العدل**، دراسة في الادلة، بحث منشور في مجلة اهل البيت، المجلد الأول، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٢١م، ص٥١٢-٥١٥.

٩. عبد العزيز فهمي: **مدونة جستنيان في الفقه الروماني**، الطبعة الاولي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٦م، ص٥.

١٠. منذر الفضل، **تاريخ القانون**، الطبعة الاولي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٨، ص٤٩. .

١١. مصطفى ابراهيم الزلمي: **فلسفة القانون** (المنطق القانوني في التصورات)، الطبعة الاولي، احسان للنشر والتوزيع ٢٠١٤م، ص٦١..

١٢. مجيد خدوري: **مفهوم العدل في الإسلام**، ترجمة دار الحصاد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص١٦٣-١٨٣. .

١٣. إسماعيل نامق حسين: **العدالة وأثرها في القاعدة القانونية**، دار شتات، شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، ٢٠١١م، ص٥٣.

١٤. عبد المسيح سمعان عبد المسيح: **العدالة المناخية بعداً جديداً للثقافة البيئية** "المؤتمر العلمي العشرون: الثقافة البيئية العلمية–آفاق–تحديات، الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٣٥..

١٥. زكية بلهول: **العدالة المناخية**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، ع:،٢٨ سبتمبر ٢٠١٧م، ص٣٦٧..

١٦. عباس غالي الحديثي: **العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتكية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع: ٢ ديسمبر ٢٠١٤م، ص٤٠٧.

١٧. محمد محمد عبد اللطيف: **دعاوي المناخ**، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٢١، ص ٣٨

١٨. محمد عبد الفتاح القصاص: **الدراسات العلمية للتغيرات المناخية**، المجلة العلمية البيئية، ع: ١٢، ٢٠٠٧م، ص٧٨

١٩. أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر،١٩٧٩، الجزء الخامس، ص ٩٩ مادة (قضى)، باب القاف، كتاب القاف

٢٠. جمال الدين أبي الفضل محمد أبن مكرم بن علي بن منظور: معجم **لسان العرب**، مرجع سابق، الجزء الخامس عشر، ص، ١٨٦ مادة (قضى)، باب الواو والياء من المعتل فصل القاف.

٢١. محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي: **رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، بيروت، الثانية١٩٩٢ م، ص ٣٥٢٥.

٢٢. محمد محمد عبد الرحمن المغربي الملقب أبي عبد الله المالكي: **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، دار الفكر – بيروت ١٩٨٩ م، الجزء السادس، ص ٨٦.

٢٣. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي: مغني **المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٩٩٤ م، الجزء السادس، ص ٢٥٧.

٢٤. منصور يونس صلاح الدين حسن بن إدريس البهوتى الحنبلي: **كشاف القناع عن متن الإقناع**، الناشر :دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، ص ٢٨٥.

٢٥. عباس العبودي: **شرح قانون أصول المحاكمات المدنية**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م،ص ١٨٣

٢٦. جمال الدين أبي الفضل محمد أبن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري: **معجم لسان العرب**، مرجع سابق: مادة (دعا) فصل الدال المهملة، باب الواو والياء من المعتل (١٤ / ٢٥٧)، انظر أيضاً: إبراهيم أنس وآخرون: **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، مادة (دعو)، باب الدال (١/ ٢٨٧).

٢٧. محمد نعيم ياسين: **نظرية الدعوى بين الشريعة والقانون**، دار النفائس، الأردن الطبعة الثانية ٢٠١١ م، ص٨٢.

٢٨. أنس حسن الصغير الخمرة: **الدعوى من البداية إلى النهاية**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م، ص ٨.

٢٩. مفلح القضاة: **أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م، ص ١٦٢.

٣٠. السيد عبد الفتاح: **الوجيز في المرافعات المصرية**، بدون دار نشر، ١٩٢٤ م، ص ٣٠٦.

٣١. فتحي والي: **الوسيط في قانون القضاء المدني**، دار النهضة العربية، ١٩٨٦ م، ص ٤٤

٣٢. أحمد أبو الوفا: **المرافعات المدنية والتجارية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧ م، ص ١٣٨

المراجع بالغة الإجنبية

1. Shue, H. (2014). Climate justice: Vulnerability and protection. Oxford University Press. p.9.
2. & Bullard, R. D. (1994). Environmental justice: A briefing paper for the President's summit on sustainable development. Washington, DC:Environmental Justice Resource Center. pp.1-6.
3. & Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. MIT Press. p.5..
4. Joan Martinez-Alier (2012), 'Environmental Justice and Economic Degrowth: An Alliance between Two Movements', Capitalism, Nature, Socialism, vol.23, pp. 51. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (1992).United Nations Framework Convention on Climate Change. pp. 1-11. last accessed 1 may 2023..
5. Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012, P.232..
6. Gupta, J., & Schroeder, H. (Eds.). (2017). The Palgrave Handbook of Climate Change Governance. Palgrave Macmillan. p.322...
7. Schlosberg, D. (2013). Theorising environmental justice: The expanding sphere of a discourse. Environmental Politics, 22(1), p.45..

8. Chapman, Audrey R, and A Karim Ahmed. (2021) “Climate Justice, Humans Rights, and the Case for Reparations.” Health and human rights vol. 23,2, p.81…
9. David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014..P155.
10. Environmental Justice Foundation: Protecting Climate Refugees (EJF), 2015p120.
11. Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. MIT Press. p.10 & Biermann, F. (2014). Global Governance and the Environment. In: Betsill, M.M., Hochstetler, K., Stevis, D. (eds) Advances in International Environmental Politics. Palgrave Macmillan, London. P.245..
12. Climate Justice Alliance. (n.d.). About climate justice., from https://climatejusticealliance.org/about-climate-justice/last accessed 12 March2024..
13. World Resources Institute. (n.d.). Climate justice., from https://www.wri.org/topics/climate-justice last accessed 12 March 2024..
14. Union of Concerned Scientists. (n.d.). Climate justice., from https://www.ucsusa.org/resources/climate-justice / last accessed 12 March 2024..
15. Bullard, R. D., & Johnson, G. S. (2000). Environmental justice: Grassroots activism and its impact on public policy decision making. Journal of Social Issues, 56(3), p.555.

16. United Nations Environment Programme. (2017). Climate justice and litigation: Opportunities and limitations. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/climate-justice-and-litigation-opportunities-and-limitations. last accessed 12 March 2024..
17. Bulkeley, H. (2018). Climate justice and the city. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 9(2), e504. pp. 2-3. & Litigation: a key driver for climate justice: https://cms.law/en/aut/publication/climate-risk-report/litigation-a-key-driver-for-climate-justice last accessed 12 March 2024...
18. Viveros Uehara, Thalia, Litigating Climate Justice: The Right to Health and Vulnerable Populations in Latin America (March 31, 2023). Max Planck Institute for Comparative Public Law & International Law (MPIL) Research Paper No. 2023-09, Forthcoming in: WorldComparative Law / VRÜ, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4405980.
19. Robinson, M. (2018). Climate Justice: Hope, Resilience, and the Fight for a Sustainable Future. Bloomsbury Publishing, p.3. &https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/wg-business/access- remedy last accessed 12 March 2024...
20. Tomo Boston KC, Climate Change Litigation - An introduction and some emerging in the Second and Third Waves, 2022: ttps://www.listgbarristers.com.au/publications/climate-change-litigation-an-introduction-and-some-emerging-themes-in-the-second-and-third-waves last accessed 13 March 2024.

21. Jacqueline Peel, Hari M. Osofsky, Climate Change Litigation, Annual Review of Law and Social Science,vol.16, 2020, p.23..
22. Roger Cox The Dutch Climate Case: Suing the Government, 2015: https://thegreeninterview.com/interview/cox-roger/ last accessed 13 March 2024
https://www.urgenda.nl/en/themas/climate-case/case-summary/ last accessed 13 March 2024
23. Mairi Dupar, Climate change litigation - a rising tide?, 2012: https://cdkn.org/story/postcard-from-london-rising-tide-of-climate-change-litigation last accessed 13 March 2024
24. Mairi Dupar, Climate change litigation - a rising tide?, 2012: https://cdkn.org/story/postcard-from-london-rising-tide-of-climate-change-litigation last accessed 13 March 2024
https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-litigation/ last accessed 14 March 2024.
https://climate.law.columbia.edu/content/climate-litigation-database-project last accessed 14 March 2024.
https://www.eli.org/taxonomy/term/11?page=1.
25. last accessed 14 March 2024.
https://www.wri.org/insights/what-climate-litigation-and-why-it-matters
26. last accessed 14 March 2024.
27. Marc-Philippe Weller & Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, Nature Journal, July 2022, p.1.
28. https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/climate-litigation-basics/ last accessed 14 March 2024.

29. Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation: Symposium Introduction, Law&Policy, Volume35, Issue3 July 2013: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007 last accessed 22 October 2022.
30. CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,ASIAN DEVELOPMENT
31. BANK, Report Series Purpose and Introduction to Climate Science, DECEMBER 2020, p.7.
32. David Markell, J. B. Ruhl, "An Empirical Assessment of Climate Change in the Courts: A New Jurisprudence or Business as Usual?" Florida Law Review 64: 15– 86. 2012: https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/elrna40&div=94&id=&page=. last accessed 14 March 2024.
33. Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation, op.cit.
34. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007last accessed 14 March 2024..
35. –Jolene Lin, Climate change and the courts, Legal Studies, Vol. 32 No. 1, March 2012, p.40.
https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change-mitigation
36. last accessed 14 March 2024.
37. Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/ last accessed 14 March 2024

https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change-adaptation-

38. Brunne, J., & Toope, S. J. Climate change litigation, op.cit., p.8

39. CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,op.cit., p.3.

40. Leghari v. Federation of Pakistan climatecasechart.com/non-us-case/ashgar-leghari-v-federation-of-pakistan/ last accessed 14 March 2024.

41. & Marco Grasso, Sondre Batstrand, Fossil fuel divestment and climate litigation: law, legitimacy and tactics, Journal of Environmental Law, vol.30(3), 2018, p.449.

42. CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND، op.cit., pp. 3-5.

43. Legal Action to Challenge Carbon-Emitting Projects https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/legal-action-to-challenge-carbon-emitting-projects/ last accessed 14 March 2024.

44. Earth Life Africa Johannesburg v. Minister of Environmental Affairs and Others, 2016: climatecasechart.com/non-us-case/4463/. last accessed 14 March 2024.

45. World's largest carbon producers face landmark human rights case: https://www.theguardian.com/environment/2016/jul/27/worlds-

largest-carbon-producers-face-landmark-human-rights-case./. last accessed 14 March 2024.

46. Joana Setzer, Climate litigation against “Carbon Majors”: economic impacts, https://www.openglobalrights.org/climate-litigation-against-carbon-majors-economic-impacts/ last accessed 14 March 2024.

47. Maria Antonia, The Role of Human Rights Institutions In Tackling Climate Change: A Case Study of the Philippines, https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2022/10/05/guest-commentary-the-role-of-human-rights-institutions-in-tackling-climate-change-a-case-study-of-the-philippines last accessed 14 March 2024. .

48. Seth Kerschner, Clare Connellan, Suzanne Knijnenburg, Philippines Climate Change Report: Implications for Carbon Majors, 2023 https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/philippines-climate-change-report-implications-carbon-majors. last accessed 14 March 2024.

49. Irene Sacchetti, Climate Justice Through Human Rights: The Carbon Majors Inquiry, 2022: https://www.rifs-potsdam.de/en/blog/2022/06/climate-justice-through-human-rights-carbon-majors-inquiry last accessed 14 March 2024.

50. .Matthew Rimmer, Divest New York: The city of New York, C40, fossil fuel divestment, and climate litigation, Journal of The NEWCASTLE LAW REVIEW, vol.14, 2019, pp.55 .